جامعة قاصدي مرباح – ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية

الشعبة: علوم المالية و المحاسبية

التخصص: دراسات محاسبية و جبائية معمقة

من إعداد الطالب: ســـليـم عبـاســي

بـعنــوان:

الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك التجارية

دراسة حالة بنك سوسيتي جنرال الجزائر للفترة 2008-2012

نوقشت و أجيزت علنا بتاريخ : 2014/06/10

أمام اللجنة المكونة من السادة :

بوخاري عبد الحميد	أستاذ محاضر	جامعة ورقلة	رئيساً
زرقون محمد	أستاذ محاضر	جامعة ورقلة	مشرفاً
مقدم خالد	أستاذ مساعد	جامعة ورقلة	مناقشاً

السنة الجامعية: 2014/2013

الإهـــــــــــداء

أهدي هذا العمل المتواضع

إلى . . .

الذي ربانى على الفضيلة والأخلاق وكان لي درع الأمان الذي أحتمي به والذي وفر لي متطلبات النجاح والتفوق ووجهني إلى طريق الخير . . . إلى أبي العزيز الغالي حفظه الله ورعاه وأطال الله في عمره.

إلى . . .

التي جعلت الجنة تحت إقدامها ريحانة حياتي وبهجتها التي غمرتني بعطفها وأنارت لي درب حياتي بحبها وكانت لي الصدر الحنون والقلب العطوف . . . إلى أمي العزيزة الغالية حفظها الله ورعاها وأطال الله في عمرها .

إلى . . .

جدتي التي ساعدتني بدعائها حفظها الله وأطال في عمرها والشموع التي أضاءت لي مشواري إخوتي الأعزاء

عبد الرحمان، خولة، زينب، مباركة، كوثر، رملة، . . . وفقهم الله في دراستهم وابنة أختي رفيدة.

إلى . . .

خطيبتي بن علي نسيبة التي أتمنى لها التوفيق في مسارها الدراسي

إلى . . .

رفقاء دربي أصدقائي الأعزاء

إلى . . .

كل من سعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي، من دون أن أنسى زملاء الدفعة سنة الثانية ماستر دراسات محاسبية وجبائية معمقة.

إليكم جميعا اهدي ثمرة جهدي .

سليـــــم

الـــشكـــر

الحمد لله الذي منا علي بالوصول إلى هذه المنزلة التي ما كنت لأبلغها إلا بفضله فالحمد لله عز وجل الذي ألهمني الصبر والثبات ومدني بالقوة والعزم على مواصلة مشواري الدراسي .

أتقدم بجزيل الشكر و الامتنان إلى الدكتور المشرف **محمد زرقون** الذي لم يبخل علي بتوجيهاته ونصائحه القيمة، حول الموضوع وأرائه السديدة التي كانت عونا لي في إتمام هذا البحث .

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر لأعضاء اللجنة المناقشة على ما قدموه من توجيهات وتصويبات .

كما أتوجه بجزيل الشكر إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد على إنجاز هذا العمل .

"عسى الله أن يوفقنا لما فيه خير لنا"

سليـــــم

الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك الجارية –دراسة حالة بنك سوسيتي جنرال الجزائر

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك التجارية، ونظرا للطبيعة الخاصة التي تتميز بها البنوك أوجب وضع أنظمة و معايير تحكم الممارسات المحاسبية التي تقوم بها، فتجسد ذلك في النظامين 09-04 المؤرخ في 23 جويلية 2009 يتضمن مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، و النظام 09-05 المؤرخ في 18 أكتوبر 2009 المتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك و المؤسسات المالية ونشرها أما بالنسبة للمعايير المحاسبة المصرفية تمثلت بداية في المعيار رقم 01 عرض القوائم المالية والمعيار 07 الإفصاح عن البيانات المالية.

و قد حاولنا من خلال هذه الدراسة معالجة المشكل المطروح المتمثل في ما مدى استجابة القوائم المالية البنكية لمتطلبات الإفصاح المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية.

وخلصت هذه الدراسة من خلال محاولة الإجابة على الإشكال المطروح بإجراء دراسة حالة في بنك سوسيتي جنرال الجزائر وهذا من خلال عرض القوائم المالية المنشورة في التقرير السنوي للبنك للفترة 2008-2012 وتحليها وبيان توافقها مع النظام المحاسبي والمعايير المحاسبية الدولية.

وفي الأخير تم التوصل إلى أن بنك سوسيتي جنرال الجزائر يقوم بالإفصاح عن القوائم المالية وفق ما نص عليه النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية، وهذا نظرا لطبيعة البنك التي هي عبارة عن شراكة ونظرا لاحتكاكها بالعالم الخارجي.

الكلمات المفتاحية: نظام محاسبي مالي، معايير محاسبية دولية، تدفقات الخزينة، إفصاح محاسبي، قوائم مالية

Résumé :

Cette étude vise à mettre l'accent sur la divulgation comptable dans les États financiers des banques commerciales. Vue la nature particulière des banques, il est obligatoire de fixer des règlements et des normes indispensables régissant les pratiques comptables effectuées. Cela est reflété dans le règlements 09-04 du 23 Juillet 2009 comprenant un plan de comptes et les règles comptables bancaires applicables aux banques et aux institutions financières, et le règlements 09-05 daté du 18 Octobre 2009 incluant la préparation des États financiers des banques et des institutions financières ainsi que leur publication . Quant aux normes comptables bancaires représentées, premièrement, dans la norme n °1 qui est la présentation des États financiers (IFRS1), et la norme n°7 qui représente la divulgation des états financiers (IFRS7).

Nous avons essayé à travers cette étude de résoudre le problème posé concernant la mesure de réponse des États financières de la banque aux besoins de la divulgation comptable, dans le cadre du système de comptable financier et les normes comptables internationales.

En vue de répondre à cette problématique on a procédé à étude de cas au niveau de la banque société générale Algérie et ce à travers la présentation des États financières publiées dans le rapport annuel de la Banque pour la période 2008-2012, en analysât leur conformité pour rapport ou système comptable. Et les normes comptables internationales.

L'étude a fini par découvrir que la Banque Société Générale Algérie effectue la divulgation des États financiers en conformité avec le système comptable financier et les normes comptables internationales. Cela est dû à la nature de cette banque, qui est une banquer étrangère privée de droit algérien .

Mots-clés : Système comptable financier, les normes comptables internationales, les flux de trésorerie, la divulgation comptable, États financiers

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات	الصفحة
الإهداء	III
الشكر	IV
ملخص	V
قائمة الجداول	VII
قائمة الأشكال	IX
قائمة الملاحق	X
قائمة الاختصارات والرموز	XI
مقدمة	أ
الفصل الأول : الإطار النظري للدراسة	01
المبحث الأول: الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للنظام المحاسبي للبنوك	03
المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية السابقة لموضوع الدراسة	16
الفصل الثاني : دراسة حالة بنك سوسيتي جنرال الجزائر	21
المبحث الأول: تقديم بنك سوستي جنرال الجزائر	23
المبحث الثاني: عرض وتحليل القوائم المالية لبنك سوسيتي جنرال الجزائر	25
المبحث الثالث: بيان توافق القوائم المالية للبنك وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية	40
خاتمة	57
قائمة المصادر والمراجع	61
الملاحق	66
الفهرس	77

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(1-1)	قائمة الميزانية لبنك سوسيتي جنرال لسنتي 2008 -2009	26
(1-2)	قائمة الميزانية لبنك سوسيتي جنرال للسنوات 2010-2011-2012	28
(1-3)	جدول حسابات النتائج لسنتي 2008-2009	29
(1-4)	جدول حسابات النتائج للسنوات 2010-2011-2012	30
(1-5)	جدول خارج الميزانية لسنتي 2008-2009	31
(1-6)	جدول خارج الميزانية لسنوات 2010-2011-2012	32
(1-7)	جدول تدفقات الخزينة للسنوات 2010-2011-2012	32
(1-8)	جدول تغير الأموال الخاصة لسنة 2012	34

قائمة الأشكال البيانية

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(01-01)	الهيكل التنظيمي لبنك سوسيتي جنرال الجزائر	25

قائمة الاختصارات والرموز

الاختصار/ الرمز	الدلالة باللغة العربية	الدلالة باللغة الأجنبية
SCF	النظام المحاسبي المالي	Système comptable financier
SCB	النظام المحاسبي البنكي	Système comptabilité Banque
PCB	المخطط المحاسبي البنكي	Comptabilité système bancaire
IAS7	المعيار المحاسبي الدولي السابع	Seventh international accounting standard
IFRS01	المعيار المحاسبي الدولي الأول	Seventh international accounting First
SG	المخطط الاستراتيجي الطموح	La gestion de crise
RCSA	أخطار وتقييم الرقابة الداخلية	Risk and control self assessment
KRI	المؤشرات المفتاحية للأخطار	Key risk indicators
FRBG	رؤوس الأموال من أجل الأخطار البنكية العامة	Fonds pour risqué bancaire gènèraux

المقدمة

أ- المقدمة :

يعد القطاع البنكي من أهم قطاعات الأعمال وأكثرها تأثيرا على المستوى الدولي، حيث تستفيد من خدمات البنوك المنظمات سواء كانوا مقرضين أو مودعين، الأفراد وللبنوك علاقة وثيقة بأجهزة السلطات الحكومية وغيرها المسؤولة عن تنظيم ووضع القوانين المنظمة لأعمال القطاع البنكي مما أعطى للبنوك دورا مهما في الحفاظ على الثقة بالنظام النقدي.

إن محاسبة البنوك يجب أن تكون على درجة عالية من المرونة والوضوح والسرعة حتى يسهل استخراج البيانات والمعلومات المحاسبية اللازمة في الوقت المناسب من القوائم المالية، ويجب أن تحتوي هذه القوائم على الإفصاح المحاسبي بتحديد الكميات الواجب الإفصاح عنها حيث تعود هذه المحددات إلى طبيعة العمل المصرفي.

يعد الإفصاح من الأسس الرئيسية التي تتركز عليها المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.ومبدأ ثابت في إعداد القوائم المالية، حيث تدعو هذه المبادئ إلى الإفصاح عن جميع المعلومات المحاسبية والمالية وغيرها من المعلومات ذات العلاقة بنشاط الجهة المعنية والواردة في بياناتها المالية وذالك لصالح المستفيدين الآخرين من هذه المعلومات.

ونتيجة للتطورات الاقتصادية الهائلة التي يشهدها العالم أدرك المسؤولين والمهتمون بمهن المحاسبة أهمية وجود معايير محاسبية لتكون المرشد في تحديد الطرق المناسبة لقياس الأحداث المالية وعرضها والإفصاح عنها في القوائم المالية والملاحق حيث يمكن القول بأنه من الأسباب الهامة لحدوث انهيار الكثير من الوحدات الاقتصادية هو عدم تطبيق المبادئ المحاسبية والإفصاح والشفافية وعدم إظهار البيانات والمعلومات الحقيقية التي تعبر عن الأوضاع المالية لهذه الوحدات الاقتصادية، ومن الواضح أن أحد وأهم أهداف مجلس معايير المحاسبة الدولية هو تعزيز وتحسين مستوى الشفافية في الإفصاح حتى تعكس الحقائق الاقتصادية، وعلى هذا قام المجلس باستحداث معيار خاص بالإفصاح خاص بالبنوك وبالأدوات المالية IFRS7 الأدوات المالية: الإفصاحات.

فالإفصاح المحاسبي تنشأ أهميته من تعدد وتنوع الجهات المستفيدة من هذه المعلومات والتي تضم المستثمرين. المقرضين. المراقبين. والمحاسبين والأجهزة الحكومية فالبيانات المالية الخاصة بالبنوك يحتاج مستخدموها إلى معلومات ملائمة وموثوقة وقابلة للمقارنة لتساعدهم في تقييم أداء البنك ومركزه المالي وكذا اتخاذ القرارات الاقتصادية بالإضافة إلى توفير معلومات تمكنهم من فهم السمات الخاصة لطبيعة أنشطة البنوك .

ونظرا لتوجه الجزائر من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق والانفتاح على العالم الخارجي والإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها كتحرير التجارة الخارجية واتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، كل ذلك استدعى ضرورة إعادة النظر في نظامها المحاسبي الذي لم يعد يفي باحتياجات المستثمرين الأجانب خاصة فيما يتعلق بالإفصاح عن محتوى القوائم المالية بصورة صادقة، فكان التفكير باعتماد نظام محاسبي جديد يتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية وهذا من اجل توحيد اللغة المحاسبية وإعطاء قراءة موحدة للقوائم المالية المفصح عنها، فالمخطط المحاسبي لم يعد يتماشى مع متطلبات اقتصاد السوق من حيث الإفصاح عن القوائم المالية ومحتواها.

ومن خلال ما سبق يمكن التوصل إلى تحديد إشكالية الدراسة كالتالي:

ما مدى استجابة القوائم المالية البنكية لمتطلبات الإفصاح المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبية الدولية ؟

ويمكن تقسيم الإشكالية الرئيسية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هي خصائص النظام المحاسبي للبنوك؟
2. هل يتم إعداد وعرض القوائم المالية للبنوك التجارية وفقا للنظام المحاسبي والمعايير الدولية؟
3. هل تقوم البنوك التجارية بالإفصاح وفق متطلبات المعيار المحاسبي الدولي IFRS7؟
4. هل يتم الإفصاح عن كل السياسات المحاسبية؟

فرضيات البحث :

بغرض الإلمام بحيثيات البحث ومحاولة الإجابة عن الإشكالية الرئيسية قمنا بالاستعانة بمجموعة من الفرضيات المبدئية حاولنا إثبات صحتها من خطئها وهي كالتالي:

1. ينم إعداد وعرض القوائم المالية للبنوك التجارية وفق متطلبات النظام المحاسبي والمعيار IFRS 07 والنظام المحاسبي المالي؛
2. تقوم البنوك التجارية بالإفصاح وفق متطلبات المعيار الدولي IFRS7؛
3. يتم الإفصاح عن كل السياسات المحاسبية الهامة.

مبررات اختيار الموضوع :

إن اختيار هذا الموضوع راجع لعدة أسباب موضوعية وأخرى ذاتية وهي كالتالي:

1. الاهتمام المتزايد بموضوع الدراسة من قبل الباحثين في مجال المحاسبة، كما أن الموضوع يخدم مجال التخصص (دراسات محاسبية)؛

2. الميول الشخصي للبحث في هذا النوع من المواضيع بهدف التحكم في المفاهيم المرتبطة بالإفصاح عن القوائم المالية وفق النظام المحاسبي للبنوك والمعايير المحاسبية الدولية؛

3. اختيار النظام المحاسبي للبنوك والمؤسسات المالية لما له أهمية كبيرة ويعتبر حجر الزاوية بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية؛

4. معرفة مدى التوافق والدور الذي يلعبه الإفصاح عن المعلومات بين النظام المحاسبي والمعايير المحاسبية الدولية.

أهداف البحث :

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :

1. إبراز أهمية الإفصاح المحاسبي عن المعلومات التي تقدمها القوائم المالية للبنوك؛

2. التعرف على النظام المحاسبي الخاص بالبنوك والمؤسسات المالية،

3. معرفة دور الإفصاح من خلال التقارير التي يفصح عنها البنك؛

4. معرفة متطلبات الإفصاح المحاسبي عن الأدوات المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية.

أهمية البحث :

تكمن أهمية الدراسة في النقاط التالية :

1. إعداد قوائم مالية ذات معلومات محاسبية مناسبة تلبي حاجيات المستخدمين في اتخاذ القرارات الرشيدة كما يمكن الاعتماد عليها في تقييم أداء البنك؛

2. تكمن أهمية الدراسة في أن القطاع المصرفي يعد عصب الاقتصاد في العصر الحديث، إذ لا يتصور تطور الحياة الاقتصادية دون قطاع مصرفي جيد في خدماته وتقارير صحيحة وهذا ما يعزز في الإفصاح المحاسبي وما يساعد في اتخاذ القرارات بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية.

حدود الدراسة :

حدود موضوعية : تهتم الدراسة بتوضيح متطلبات الإفصاح في القوائم المالية للبنوك التجارية وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية، وعليه فإن الاهتمام الأساسي للدراسة هو شرح وتحليل القوائم المالية للبنوك التجارية وفق النظام المحاسبي المالي.

حدود مكانية : سوف تكون الدراسة على مستوى بنك سوسيتي جنرال الجزائر والمتمثلة في دراسة وتحليل القوائم المالية والتقرير السنوي المعدة من طرف البنك الوطني وهذا سيكون في الفصل التطبيقي.

حدود زمانية : وتتمثل حدود الدراسة في دراسة القوائم المالية والتقارير السنوية لبنك سوسيتي جنرال الجزائر.

منهج البحث :

بهدف معالجة موضوع الدراسة سوف نستخدم **المنهج الوصفي** في الفصل النظري من خلال استخلاصه من أهم الدراسات السابقة والكتب والمقالات العلمية والمداخلات التي طرحت في الملتقيات العلمية و الجرائد الرسمية.

أما الفصل التطبيقي سوف نستخدم **دراسة الحالة** لبنك سوسيتي جنرال الجزائر وذلك بدراسة القوائم المالية للبنك حيث يتم مقارنة المعلومات النظرية مع التقرير السنوي للبنك بهدف تحديد والتوصل إلى النتائج والتوصيات اللازمة.

هيكل البحث

للإلمام بجوانب الموضوع قمنا بتقسيم الدراسة إلى فصلين على النحو التالي :

تناولنا في **الفصل الأول** الأدبيات النظرية و الدراسات السابقة حيث ضم مبحثين الأول تناول الأدبيات النظرية و الذي تطرقنا فيه إلى نظرة عامة حول البنوك التجارية و النظام المحاسبي لها و كذلك تقديم مخطط المخطط المحاسبي للبنوك وكذلك تطرقنا إلى الإفصاح المحاسبي و القوائم المالية للبنوك.

أما المبحث الثاني تناولنا فيه الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة أو التي لها علاقة به وضمت دراسات محلية ودولية.

أما **الفصل الثاني** كان عبارة عن دراسة تطبيقية (دراسة حالة) والتي كانت في بنك سوسيتي جنرال الجزائر حيث قسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث حيث تضمن **المبحث الأول** تقديم لسوسييتي جنرال الجزائر مع التطرق لمجمع سوسييتي جنرال، وفي **المبحث الثاني** تم عرض وتحليل القوائم المالية لبنك سوسيتي جنرال الجزائر وكذلك قياس قيمة الإفصاح في القوائم المالية للبنك من خلال التقارير السنوية المنشورة في الموقع وتحليلها وهذا يكون بتطبيق معادلة Theil ، وفي المبحث الثالث تم التطرق إلى بيان توافق القوائم المالية للبنك وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية.

الفصل الأول:
الإطار النظري للدراسة

مقدمة الفصل:

يمثل الإفصاح المحاسبي أحد الأهداف الرئيسية عند إعداد القوائم المالية وذلك لتحقيق الفائدة والمنفعة لمستخدم هذه التقارير، فكل أصحاب المصلحة سواء كانوا أصحاب مصلحة مباشرة أو مصلحة غير مباشرة ، لا يمكنهم التعرف على ما يدور في المنشآت إلا من خلال قوائمها المالية ، لذا فمن الضروري أن تعد وتعرض هذه القوائم بالطريقة التي تكفل لهذه الجهات الحصول على المعلومات التي تساعدهم في النهاية على اتخاذ القرار.

حيث أعطى النظام المحاسبي المالي أهمية كبيرة للإفصاح المحاسبي من خلال إعطاء الأولوية للمعايير المحاسبية الدولية المتعلقة بإعداد وعرض القوائم المالية ، وذلك من أجل تقليص الفوارق الموجودة بينها ، واكتساب المصداقية والشفافية كما كان للجنة بازل للرقابة المصرفية التابعة لبنك التسويات الدولية دور مهم في مجال الإفصاح في البنوك ،والتي أصدرت مبادئ تعتبر أساسية ومهمة لتحقيق رقابة مصرفية فعالة لتضمن تحقيق السلطات الرقابية لإتباع البنوك سياسات محاسبية مناسبة ، لذلك ألزمت السلطات الرقابية في العالم البنوك الخاضعة لرقابتها بضرورة إعداد قوائمها المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية ، حيث قامت بإصدار المعيار المحاسبي رقم 30 ، والذي كان موضوعه الإفصاح في البيانات المالية الخاصة بالبنوك والمؤسسات المالية المشابهة وفي عام 2007 ألغي المعيار 30ليحل محله معيار الإبلاغ المالي رقم 07 الأدوات المالية : الإفصاحات والذي يبين متطلبات الإفصاح في القوائم المالية البنكية وخاصة ما يتعلق بالمخاطر التي يتعرض لها البنك.

وسنتطرق في هذا الفصل في **المبحث الأول** إلى الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للنظام المحاسبي للبنوك، أما **المبحث الثاني** فسيتم تخصيصه للدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع بصفة مباشرة أو غير مباشرة.

المبحث الأول: الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للنظام المحاسبي للبنوك

نظرا للدور الهام الذي تلعبه البنوك التجارية في النشاط الاقتصادي من خلال الآليات التي أخذت تستخدمها لتنفيذ وظائفها و مهامها و التي تساعد على تبادل الأموال و المنافع و الخدمات المتوفرة في المجتمع، وفي إطار خلق نظام محاسبي موحد تم اللجوء إلى المعايير المحاسبية واضحة و دقيقة من هذا سنقوم بالتطرق إلى ماهية النظام المحاسبي و إلى المحاسبة البنكية والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك .

المطلب الأول: ماهية النظام المحاسبي للبنوك

قبل التطرق إلى النظام المحاسبي في البنوك التجارية سوف نقوم بعرض موجز إلى عموميات حول البنوك التجارية

الفرع الأول: ماهية البنوك

يعتبر البنك وسيط بين المودعين والمستثمرين فهو يقوم أساسا على قبو ل الودائع من الأفراد والمؤسسات واستثمارها لتحقيق الربح ولقد جاء تعريف البنوك في بعض النصوص القانونية على أنها شخص معنوي حيث نص المشرع الجزائري في القانون 88-06 المؤرخ في 12 جانفي 1988 (بأنه مؤسسة اقتصادية تمتلك الشخصية المعنوية التجارية تتعامل مع الآخرين على أسس وقواعد تجارية تخضع لمبدأ التنظيم والانسجام في معاملتها مع المحيط الخارجي. تكون محررة من كل القيود ولها الحرية في تمويل المشاريع ويشترط أن يكون البنك مسجل ضمن قائمة البنوك بواسطة اعتماد يصدر في الجريدة الرسمية علاوة على السجل التجاري. يكون هدف البنك الأساسي هو إقراض الأموال بمعدل فائدة معين كما يقوم بتقديم أنواع مختلفة من الخدمات مقابل فائدة أو عمولة)[1].

وقد عرفه المشرع الأردني بأنه الشركة التي رخص لها بتعاطي الأعمال البنكية[2].

كما عرفه بعض الباحثين:

يعد البنك هو المستند من وظيفته الرئيسة وهو المؤسسة التي تتخذ من الاتجار بالنقود حرفة لها[3].

وفي الأخير يمكن أن نستخلص من التعاريف السابقة تعريف للبنك :هو عبارة عن أشخاص معنوية مهمتها إجراء العمليات المصرفية حيث تعني هذه العمليات تلقي الأموال من الجمهور وإدارة وسائل الدفع وعمليات القرض ووضعها تحت تصرف الزبائن فالبنوك تعد مكان يجتمع فيه عرض الأموال والطلب عليها.

---

[1] مريم صغير موح-**القوائم المالية في ظل المعايير المحاسبية الدولية**-مذكرة ماجستير، جامعة سعد دحلب، 2010، ص13.

[2] إيهاب نظمي إبراهيم.حسين توفيق مصطفي-**محاسبة المنشآت المالية (البنوك وشركات التأمين)**، مكتبة المجتمع العربي، الأردن.2009،ص 12.

[3] خيرت ضيف-**محاسبة المنشآت المالية في محاسبة البنوك**، دار النهضة، دون سنة النشر، ص1 .

الفرع الثاني: أنواع البنوك

يمكن تصنيف البنوك إلى ثلاثة أنواع كل منها حسب النشاط الذي تقوم به[1]:

- البنوك التجارية؛
- البنوك المركزية؛
- البنوك المتخصصة.

1- البنوك التجارية: تمتاز بكونها تقبل الودائع تحت الطلب وقروضها تتسم في غالب الأحيان بأنها قصيرة الأجل وتكون موجهة للتجارة أو الحاجات شخصية.

2- البنوك المتخصصة: تمتاز باهتمامها بالمشاريع الاقتصادية التي تتطلب تمويلا ضخما وان قروضها طويلة الأجل. فتختص هذه البنوك بخدمة قطاعات معينة من الاقتصاد غير القطاع التجاري.

3- البنوك المركزية: فميزتها أنها ملك للدولة تقوم بأعمال معينة كإصدار النقود والإشراف على حسابات الحكومة والبنوك التجارية والبنوك المتخصصة وإقراضها حسب التنظيم المحدد والعمل على توجيه القرض ومراقبته[2].

الفرع الثالث: وظائف البنوك

للبنوك وظائف عديدة نذكر أهمها فيما يلي:

✓ المساهمة في رفع معيشة الأفراد وتحقيق الرقي والازدهار في المجتمع وذلك من خلال تمويل القروض لنشاطات الاستغلال والاستثمار،فهي بهذا تؤدي إلى زيادة الإنتاجية للمواد المتاحة وأيضا خلق ثروات جديدة.

✓ للبنوك دور في تسيير السياسة النقدية فإذا زادت حاجة المقرضين زاد معدل الفائدة لتحفيز المدخرين على زيادة الادخار والتقليل من الاستهلاك لذلك تعمد البنوك دائما للبحث عن مختلف الطرق المؤدية للادخار سواء من ناحية الأفراد والمؤسسات وتوجيهه نحو الاستثمار.

✓ خلق وسائل الدفع وأداء الالتزامات كالعملات النقدية، الشيكات ووسائل الدفع الأخرى. وكذلك التطور الذي عرفته وسائل الدفع كنظام السحب والدفع عن طريق الأجهزة الالكترونية الشيء الذي ساهم في تبسيط وتوسيع وزيادة المبادلات[3].

[1] جلال محرزي-**نحو تطوير وعصرنة القطاع المصرفي**-أطروحة دكتوراه-جامعة الجزائر، 2006، ص 92، ص93.

[2] بكاري جليلة-**القوائم المالية البنكية في ظل النظام المحاسبي المالي**-مذكر ماستر، جامعة ورقلة، 2012،ص 23.

[3] دوة محمد-**دور البنوك في الصناعة**-بحث يدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة سعد دحلب البليدة، 2004،2005 ،ص 04 ، ص05.

المطلب الثاني: تقديم النظام المحاسبي للبنوك

الفرع الأول: تعريف ومكونات النظام المحاسبي للبنوك

1- تعريف النظام المحاسبي للبنوك

يعرف النظام المحاسبي بأنه مجموعة المستندات والسجلات والدفاتر والتقارير العرفية والقانونية المطوعة بطريقة علمية على أساس من التناسق المنطقي في تحضير البيانات الهامة والأساسية بهدف تسيير إدارة المشروع والتعرف على درجة تحقيق المشروع للغرض الذي انشأ من اجله ويشمل النظام المحاسبي ناحيتين [1]:

- ناحية تجميع المعلومات بشكل معين من واقع المستندات؛
- ناحية تبويب وتصنيف المعلومات السابقة في حسابات.

2- **مكونات وطرق مسك النظام المحاسبي للبنوك:** حيث يتكون من العناصر التالية

- ✓ مجموعة من المستندات الممثلة لأوجه النشاط المختلفة بالمشروع. فالمستندات هي أساس المحاسبة ودقتها تتوقف على دقة النتائج التي تؤدي إليها؛
- ✓ دفاتر القيد الأولي زيتم التسجيل فيها من واقع المستندات؛
- ✓ دفاتر الأستاذ وبواسطتها تبوب الحسابات من دفاتر اليومية؛
- ✓ مجموعة من التقارير أو الكشوف المحاسبية والإحصائية والبيانية؛

حيث تمسك محاسبة البنوك وفقا للأصول المتبعة في المؤسسات التجارية والصناعية وتبعا لذلك يكون للبنك:

- محاسبة مركزية في الإدارة العامة أي وجود محاسبة واحدة تتجمع فيها العمليات الخاصة بالإدارة العامة وكذلك عمليات الفروع خلال فترة زمنية محددة؛
- محاسبة مستقلة لكل فرع في البنك التجاري تظهر نتائج أعماله خلال فترة معينة، أي انه لكل فرع من فروع البنك التجاري محاسبة خاصة وفق أصول خاصة يسجل فيها عملياتها ثم يرسل الفرع نتائج أعماله في نهاية كل شهر على شكل ميزان مراجعة إلى الإدارة العامة التي تتولى توحيدها في محاسبتها الخاصة[2].

تتولى المحاسبة المركزية في الإدارة العامة مسك الحسابات وتوحد أرصدتها والتي تخص الفروع كالحسابات الخاصة بالمراسلين بالخارج. حيث تقوم المحاسبة وبصفة دورية ولاسيما في نهاية السنة المالية بتر صيد هذه الحسابات بهدف تنظيم الأوضاع العامة للبنك والحسابات الختامية.

[1] محمد جمال علي هلالي، عبد الرزاق شحادة-**محاسبة المؤسسات المالية(البنوك التجارية وشركات التأمين)-** دار المناهج، عمان الاردن، 2007 ص 23.

[2] فائق شقير، عاطف الأخرس، بد الرحمن سالم-**محاسبة البنوك**-الطبعة الثالثة، دار المسيرة، الأردن 2008، ص30.

الفرع الثاني: مبادئ النظام المحاسبي للبنوك

تقوم محاسبة البنوك على المبادئ الأساسية التي تقوم عليها المحاسبة العامة ويمكن تلخيصها فيما يلي:

1- **مبدأ ثبات الطرق:** يعني هذا المبدأ أن البنك عليه الاستمرار في تطبيق الطرق والسياسات المحاسبية المتبعة من سنة إلى أخرى. وفي حال الخروج على هذا المبدأ يجب الإفصاح عن ذلك مع بيان الأسباب التي أدت إلى التغيير؛

2- **مبدأ التكلفة التاريخية:** يقوم هذا المبدأ على أساس تسجيل الأصول بالدفاتر لكل التكاليف اللازمة للحصول على الأصل منذ شراؤه إلى غاية التنازل عنه ويظل الأصل في دفاتر البنك بتكلفة الشراء بغض النظر عن ارتفاع أو انخفاض الأسعار ويرتبط مبدأ التكلفة التاريخية بفرض ثبات قيمة النقود؛

3- **مبدأ الموضوعية:** تقوم المحاسبة بتسجيل العمليات المالية ويمكن تعريف العمليات المالية بأنها عمليات التبادل بأشياء لها قيمة مالية ويحرص المحاسب عند تسجيل عمليات التبادل بالاعتماد على دليل موضوعي كفاتورة الشراء بالشيك وعليه الاعتماد على مبدأ الموضوعية يجعل التسجيلات المحاسبية أكثر شفافية؛

4- **مبدأ الحيطة والحذر:** يعني هذا المبدأ انه على المحاسب أن يكون متحفظ في قياس الربح وذلك بعد إثبات أي إيراد بعد تحققه بشكل حقيقي، والعكس بالنسبة للتكاليف أو الخسارة أي تأخذ بعين الاعتبار حتى ولو كانت محملة فقط يجب تكوين مخصص أو مؤونة تدني الأسهم أو السندات الموجودة في محفظة البنك؛

5- **مبدأ مقابلة النفقات بالإيرادات** : يقتضي هذا المبدأ مقابلة إيراد كل فترة مالية بالتكاليف الخاصة بها وصولا لنتيجة المؤسسة من ربح أو خسارة.

6- **مبدأ الدورية** : يهتم هذا المبدأ بتقسيم حياة المشروع إلى عدد من الفترات الزمنية تمثل كل فترة 12 شهرا وتبدأ عادة من 01جانفي إلى 31 ديسمبر في الجزائر، ويترتب عليه إعداد القوائم المالية السنوية للبنك في نهاية كل سنة مالية.

7- **مبدأ استقلالية الدورات** : والمقصود به هو أن كل دورة محاسبية تتحمل نفقاتها وتقبض إيراداتها .

الفرع الثالث : أهداف وخصائص النظام المحاسبي للبنوك

أ- الأهداف

إن النظام المحاسبي ليس هدفا بحد ذاته تسعى الإدارة إلى تطبيقه فحسب إنما هو وسيلة لتحقيق هدفين أساسيين هما[1]:

[1] جعفر عبد الإله نعمه، -**النظم المحاسبية في البنوك وشركات التأمين**-الطبعة الأولى، دار المناهج، عمان الأردن، ص43.

- ضبط العمليات المنفذة لمختلف جوانب فعاليات البنك بشكل يسمح للإدارة بمتابعتها بشكل مستمر واتخاذ الإجراءات اللازمة في الوقت المناسب لأغراض الرقابة وتقييم الأداء؛
- إنتاج التقارير والإحصاءات والبيانات المحاسبية، ليس لمن يطلبها من إدارة البنك فحسب بل ولتقديمها لمن يطلبها من الجهات الخارجية كالبنك المركزي، وزارة المالية،المستثمرين،ولكل المتعاملين مع البنك بصفة عامة.

ب- الخصائص

إن النظام المحاسبي الجيد الذي يحقق أهدافه الأساسية في البنوك التجارية يتميز بعدة مميزات أساسية وهي[1]:

- الدقة والوضوح في المصطلحات والتسميات وتقسيم الحسابات وطرق القيد والمعالجة وعرض البيانات بشكل يجعل محاسبة البنك تعكس بأكبر قد الصورة الحقيقية للبنك ونتائج أعماله الفعلية؛
- تتميز عمليات البنوك بتشابهها وكثرتها وتكرارها لذلك يجب اختيار الطريقة المحاسبية الملائمة لزخم العمليات المالية المختلفة والمتكررة؛
- ضرورة تقسيم العمل وبشكل خاص فصل وظيفة المحاسبة عن باقي عمليات البنك وبالذات عمليات الصندوق بشكل خاص؛
- تصميم الدورة المستندية المحاسبية بشكل يتحاشى التكرار بين موظف وآخر أو قسم وآخر؛
- يتم في البنك تسجيل واثبات قيم موجودة بالبنك ولكنها غير مملوكة مثل الكمبيالات المودعة برسم التأمين أو التحصيل وكذلك الحال في الأوراق المالية أو تعهدات العملاء وهذا الحال اقتضى الاستعانة بالقيود النظامية.

المطلب الثالث : المخطط المحاسبي للبنوك

عرف المخطط المحاسبي للبنوك في الجزائر بموجب القانون 92-08 المؤرخ في 17 نوفمبر 1992 وتم تطبيقه ابتداء من 01 جانفي 1993[2]، حيث يحدد القواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، وكذا يوضح هذا القانون مبادئ هذا المخطط وقواعد التقييم الخاصة بالبنوك.

الفرع الأول: نشأة المخطط المحاسبي للبنوك

لقد أخذت الإصلاحات البنكية الجزائرية عدة خطوات ويعد صدور مخطط محاسبي للبنوك أهمها، فقد جاء هذا المخطط من أجل تغطية النقائص وتجاوز العقبات التي كانت في المخطط المحاسبي الوطني وذلك لخصوصية المهنة البنكية وخصوصيات المحاسبة البنكية.

[1] فائق شقير، عاطف الأخرس، عبد الرحمان سالم، مرجع سابق، ص29.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،**المادة02، النظام 92-08المؤرخ في 17نوفمبر1992 المتضمن المخطط المحاسبي للبنوك والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية** العدد 13ص 19.

بناءا على مداولة مجلس النقد والقرض بتاريخ 17نوفمبر 1992 ، تم صدور وإعلان النظام92 -08 الذي يتضمن ويحدد المخطط المحاسبي للبنوك والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية .

الفرع الثاني: مبادئ وأهداف المخطط المحاسبي للبنوك

أولا– مبادئ المخطط المحاسبي للبنوك

تتمثل المبادئ المحاسبية العامة للمخطط المحاسبي للبنوك فيما يلي[1]:

- طرق التقييم وتقديم الحسابات المستعملة يجب أن تكون متشابهة من فترة محاسبية إلى أخرى؛
- ذمة أو ميراث المؤسسة الخاضعة يقيم في إطار استمرارية النشاط وتقدير أموال وخصوم وخارج الميزانية على أساس قيمة التصفية التي لا تدخل إلا في حالة تصبح استمرارية الاستغلال غير مضمونة؛
- التكاليف والإيرادات الموجودة أصلها في العمليات المحققة خلال السنة يجب أن تكون ملحقة؛
- تسجيل العمليات بدون تعويض أو مقاصة لا بين مراكز الميزانية أو التي خارج الميزانية ولا بين التكاليف والإيرادات؛
- الممتلكات تسجل بالوحدة النقدية؛
- الميزانية الافتتاحية للسنة يجب أن توافق للميزانية المنتهية للسنة السابقة.

ثانيا– أهداف المخطط المحاسبي للبنوك

حيث تتلخص أهداف هذا المخطط في :

*حماية المودعين وذلك من خلال اعتباره وسيط بين المودعين والمقترضين فلا بد من القيام بمعالجة محاسبية للمعلومات وتقديمها؛

*مراقبة ومتابعة الكتلة النقدية حيث يتم تحديد الكتلة النقدية عن طريق إحصاء حسابات الإقراض مع إبراز طبيعة الأعوان الاقتصادية المستفيدة لهذا الإقراض كما تتم مراقبة الكتلة النقدية بواسطة تحليل الودائع حسب طبيعتها؛

*مراقبة العمليات على العملة الصعبة؛

*مراقبة العمليات السوقية.

[1] حاج محمد فتاح– **دراسة المخطط المحاسبي للبنوك والمؤسسات المالية النقدية ومدى تطبيقه،حالة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط**– مذكرة ماجستير،جامعة الجزائر2000،ص 16.

الفرع الثالث: مضمون المخطط المحاسبي للبنوك

ويتضمن ما يلي:

- إجراءات عامة وتدور حول المبادئ التطبيقية العامة والتنظيم؛
- قواعد المعالجة المحاسبية وتدور حول: المبادئ المحاسبية الواجب تطبيقها في البنوك، طرق التقييم، القواعد العامة لإعداد القوائم المالية، تقارير التسيير؛
- مخطط الحسابات ويتضمن : قائمة الحسابات، شرح مضمون كل حساب وقواعد استعماله؛
- إجراءات متعلقة بالقوائم المالية وتدور حول:القوائم المعدة للنشر، دورية تقديم القوائم إلى السلطات الوصية؛
- المستندات والملاحق وتتضمن محاسبة البنوك نظامين هما:

***النظام الداخلي**: ويتضمن مخطط الحسابات الداخلي والملفات المعلوماتية المتعلقة به وإجراءات التسجيل في البنك...الخ وللبنك الحرية التامة في كيفية تنظيم نظامه الداخلي؛

***النظام الخارجي** : يتكون من

° الحسابات السنوية القانونية حيث يتم وصف وشرح القوائم المالية كلا على حدى والمتمثلة في الميزانية وخارج الميزانية و جدول حسابات النتائج والملاحق.

° المستندات الدورية وهي وثائق محضرة لصالح السلطات الوصية وتتمثل هذه الوثائق في : الكشوف الدورية وقوائم الحيطة والإحصائيات.

الفرع الرابع: تقديم مخطط الحسابات

يتكون المخطط المحاسبي للبنوك من (09) مجموعات أو أصناف وهي كما يلي[1]:

الصنف (01) عمليات الخزينة والعمليات ما بين البنوك: تسجل في هذا الصنف النقدية وعمليات الخزينة المختلفة من تجميع القروض، إما العمليات ما بين البنوك هي المنجزة مع البنك المركزي أو الخزينة العمومية أو المراكز البريدية أو البنوك والمؤسسات المالية المحلية منها والاجنبية[2].

الصنف (02) عمليات مع الزبائن: تسجل ضمن هذه المجموعة العمليات التي تتم مع الزبائن والمتمثلة في قروض، ودائع أو حسابات عادية.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،النظام 92-08،مرجع سابق ص 20-23 .

[2] إلياس قلاب ذبيح، **محاضرات المحاسبة الخاصة (المحاسبة البنكية)**، جامعة 8 ماي 1945 قالمة،2013،ص 10.

الصنف(03) حسابات محفظة السندات وحسابات التسوية: تسجل في حسابات هذا الصنف الديون المجسدة بمحفظة الأوراق المالية المتمثلة في السندات(سندات الصفقات) في حين ان هذه السندات المكتسبة بهدف تحقيق أرباح مالية أما الديون المجسدة كسندات تشمل سندات الحقوق القابلة للمفاوضة كما يظهر هذا الصنف عمليات التحصيل الأخرى[1].

الصنف(04) القيم الثابتة : تسجل في هذه المجموعة الأملاك والقيم الدائمة التي يتحصل عليها البنك بقصد استغلالها للقيام بنشاطاته العادية وليس بغرض إعادة بيعها مثل سندات المساهمة وقروض الإيجار.

الصنف(05) الأموال الخاصة وما شاكلها : تسجل في هذه المجموعة وسائل التمويل الدائمة وطويلة الأجل كرؤوس الأموال الخاصة، مؤونات الأخطار والأعباء.

الصنف(06) التكاليف : تسجل في هذه المجموعة كل أنواع الأعباء التي يتحملها البنك خلال السنة.

الصنف(07) الإيرادات : تسجل في هذه المجموعة كل أنواع الإيرادات المحققة والتي تحصل عليها البنك.

الصنف(08) النتائج : يسجل ضمن هذا الصنف الأرباح والخسائر التي تحصل عليها البنك في نهاية الدورة المالية.

الصنف(09) حسابات خارج الميزانية : تسجل في هذه المجموعة كل التعهدات أو الالتزامات، سواء التي قام البنك بمنحها أو التي سيستلمها.

المطلب الرابع: الإفصاح المحاسبي

لقد تطور مفهوم الإفصاح المحاسبي مع تطور الوظيفة المحاسبية والتي انتقلت من التركيز على التسجيل ومسك الدفاتر إلى التركيز على توفير المعلومات الضرورية عن المؤسسة للأطراف التي لها مصالح معها. والتركيز على محتوى القوائم المالية.وهذا ما أدى إلى اعتماد إصلاحات محاسبية في الأنظمة المحاسبية وتطبيق معايير متفق عليها دوليا من اجل عرض قوائم مالية تتسم بتوافق محاسبي دولي وهذا بغية تحقيق أهداف الإفصاح ومن بين هذه الدول نجد الجزائر.

الفرع الأول: مفهوم الإفصاح المحاسبي

لقد تم تناول مفهوم الإفصاح من قبل العديد من الباحثين والدارسين ومن قبل العديد من المنظمات المهنية والأكاديمية ومن بين التعاريف نجد:

[1] إلياس قلاب ذبيح، مرجع سابق ص 10.

(عرف الإفصاح المحاسبي على أنه إظهار كل المعلومات التي قد تؤثر في موقف متخذ القرار المتعلق بالوحدة المحاسبية وهذا يعني أن تظهر المعلومات في القوائم المالية و التقارير المحاسبية بلغة مفهومة للقارئ دون لبس أو تضليل[1])؛

كما عرف على أنه" العلانية والنشر لبيانات ومعلومات تساعد على فهم القوائم المالية وما تحتويه من أرقام ومعالجات[2]"؛

والإفصاح بشكل أكثر تحديد هو عملية ومنهجية توفير المعلومات وجعل القرارات المتصلة بالسياسة المتبعة من جانب المؤسسة معروفة ومعلومة من خلال النشر والانفتاح[3]؛

ومن خلال التعاريف السابقة نستخلص التعريف الموالي للإفصاح:

هو ضرورة إظهار المعلومات بشكل يعكس حقيقة وضع المؤسسة دون تضليل بحيث يستطيع مستخدم هذه المعلومات الاعتماد عليها في اتخاذ القرار الايجابي.وعموما هو أن تظهر القوائم المالية جميع المعلومات الرئيسة التي تهم المستخدمين الداخليين والخارجيين وتساعدهم في اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة.

الفرع الثاني: أنواع الإفصاح المحاسبي

يعد الإفصاح المحاسبي أهم الموضوعات المثيرة للجدل في الوسط المهني سواء بين المحاسبين أنفسهم أو بينهم وبين إدارة الوحدة ومراجعي الحسابات من جهة وبين مستخدمي القوائم المالية من جهة أخرى ويمكن تلخيص الأنواع فيما يلي:

1- **الإفصاح الكامل** : يشير إلى مدى شمولية التقارير المالية وأهمية تغطيتها لأية معلومات ذات اثر محسوس على القارئ لكن مفهوم الكمال غير ممكن حاليا.

2- **الإفصاح التثقيفي(الإعلامي)** : هو التحول نحو المطالبة بالإفصاح عن المعلومات الملائمة لاتخاذ القرار مثل الإفصاح عن التنبؤات المالية من خلال الفصل بين العناصر العادية وغير العادية في القوائم المالية[4].

3- **الإفصاح الكافي** : يشير هذا النوع إلى الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية.ويمكن ملاحظة مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق.

---

[1] الصبان محمد سمير- **أصول القياس والإفصاح المحاسبي**- الدار الجامعية، بيروت، 1991،ص245.

[2] عبد المنعم عوض الله،محمد عبد العزيز حجازي،محمود عباس حمدي- **تحليل ونقد القوائم المالية**- دار الكتب المصرية،1993،ص 35.

[3] طارق عبد العال حماد-**حوكمة الشركات،مفاهيم-تجارب-تطبيقات الحوكمة في البنوك**- الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2005،ص731.

[4] بزماوي محمد- **القياس والإفصاح المحاسبي للأداء الاجتماعي في المنشآت الصناعية**-رسالة ماجستير،جامعة سعد دحلب البليدة،2000،ص 35.

4- **الإفصاح الملائم** : هو الإفصاح لذي يراعي لحاجة مستخدمي البيانات وظروف المؤسسة وطبيعة نشاطها، إذ أنه المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية، بل الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين وتناسب مع نشاط المؤسسة وظروفها الداخلية[1].

5- **الإفصاح الوقائي** : ويعني أن التقارير المالية يجب أن يتم الإفصاح فيها عن كل ما يجعلها غير مظللة لأصحاب الشأن ويهدف هذا النوع إلى حماية المجتمع المالي وبصفة خاصة المستثمر العادي الذي له قدرة محدودة على استخدام المعلومات المحاسبية.

6- **الإفصاح العادل** : يهتم هذا النوع بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المعنية. إذ يتوجب إخراج القوائم المالية والتقارير بالشكل الذي يضمن عدم ترجيح فئة معينة على الفئات الأخرى من خلال مراعاة مصالح جميع هذه الفئات بشكل متوازن.

الفرع الثالث: أهداف وأهمية الإفصاح المحاسبي

تتمثل أهداف وأهمية الإفصاح في النقاط التالية:

أولا- أهداف الإفصاح المحاسبي

يتمثل الهدف الرئيسي للإفصاح في التعبير بوضوح من خلال القوائم المالية وبشكل عادل عن الوضع المالي لأداء المؤسسة والتغيرات في الحالة المالية ويمكن تحقيق ذلك من خلال التطبيق المتكامل للمعايير الدولية للتقارير المالية وتوفير الخصائص النوعية في المعلومات بالإضافة إلى أن الإفصاح المحاسبي يهدف ويهتم بالمستثمر الذي له دراية محدودة باستخدام القوائم المالية فيقضي بضرورة تبسيط المعلومات المنشورة بحيث تكون مفهومة له[2].

ثانيا – أهمية الإفصاح المحاسبي

تبرز أهمية الإفصاح من تنوع وتعدد الجهات المستفيدة من هذه المعلومات والتي تضم المستثمرين الحاليين والمرتقبين- الملاك- المساهمين- البنوك ومصلحة الضرائب وغيرهم بالإضافة إلى الآثار المترتبة على القرارات المتخذة من قبل الجهات اعتمادا على هذه المعلومات.وكذلك تفعيل دور الرقابة وحوكمة الشركات وزيادة القدرة على تقييم المؤسسة صاحبة المعلومات المفصح عنها[3].

---

[1] نسيب الجباري- **الإفصاح المحاسبي في ظل المعايير المحاسبية الدولية وأثرها على جودة المعلومة**- مذكرة ماستر،جامعة ورقلة،2013،ص 5.

[2] عبد المنعم عطا العلول- **دور الإفصاح المحاسبي في دعم نظام الرقابة والمسائلة في الشركات المساهمة العامة(قطاع غزة)**- مذكرة ماجستير،غير منشورة، الجامعة الإسلامية، بغزة، ص08.

[3] Article ;wise GEEK ;clear answers for common question ; what is accounting disclosure. http://www.wisegeek.org/what-is-accounting-disclosure.htm, consulté le :23/03/2013 à11 :25.

المطلب الخامس: إعداد القوائم المالية للبنوك وفق النظام المحاسبي

الفرع الأول: مفهوم القوائم المالية

تعرف القوائم المالية بأنها (الوسائل التي بموجبها تنقل إلى الإدارة والإطراف المعنية صورة مختصرة عن الأرباح والميزانية للوحدة الاقتصادي)[1].

كما تعرف بأنها تقارير مالية تعد وفقا للمفاهيم والفروض والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وتحتوي على بيانات ومعلومات مستقاة من السجلات والدفاتر المحاسبية بالمؤسسة وتهدف أساسا إلى إعلام الأطراف الخارجية والداخلية على مدى نجاح أو إخفاق إدارة المؤسسة في تحقيق أهدافها[2].

وتشمل القوائم المالية كل من : قائمة الميزانية، جدول حسابات النتائج، قائمة التغيرات في حقوق الملكية،قائمة التدفقات النقدية والملحقات أو الإيضاحات المتممة لها، والتي تعتبر جزءا لا يتجزأ منها، إضافة إلى جداول مرافقة مبنية على القوائم المالية أو مشتقة منها ويكون من المتوقع أن تقرأ معها.

وانطلاقا مما سبق، نجد أن القوائم المالية هي عبارة عن مجموعة من البيانات المسجلة وفق مبادئ متعارف عليها محاسبيا، حيث يتم استعمال وسائل وأدوات لتجميع وتبويب المعلومات والبيانات المحاسبية وفق أشكال معينة تتضمن جميع المعلومات المتعلقة بنشاط المؤسسة ونتائج أعمالها ومركزها المالي لفترة زمنية معينة.

الفرع الثاني : أهمية وأهداف القوائم المالية

أولا– أهمية القوائم المالية

تبرز أهمية القوائم المالية والغرض من إعدادها في ثلاثة نقاط يمكن تلخيصها كالآتي [3]:

أداة اتصال ، وسيلة في تقييم الأداء، وسيلة تساعد في اتخاذ القرار.

– فالقوائم المالية تعتبر أداة لإيصال رسالة واضحة ومفهومة لمستعمل المعلومات المحاسبية عن نشاط المؤسسة والنتائج المترتبة عليه، فهي همزة وصل بين المؤسسة والمستثمرين فيها ووسيلة لربط علاقات بين المؤسسة والموردين، العملاء، البنوك...،وأيضا وسيلة لتوفير المعلومات لمختلف الأقسام المكونة للمؤسسة؛

– أيضا تساعد القوائم المالية لتقييم أداء الإدارة والحكم على كفاءتها واستعمال الموارد الموضوعة تحت تصرفها، فتستعمل في الحكم على المركز المالي للمؤسسة ومدى التقدم في تحقيق أهداف المؤسسة وكذا كيفية استخدام موارد المؤسسة؛

[1] قوادري محمد، **قياس بنود القوائم المالية وفق المعايير الدولية IAS/IFRS**، مذكرة ماجستير،جامعة سعد دحلب البليدة،2010،ص 47.

[2] جمال علي هلالي، عبد الرزاق شحادة،مرجع سابق،ص225.

[3] مشري حسناء، **دور وأهمية القوائم المالية في اتخاذ القرارات**، مذكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2007–2008، ص 67.

- وتعتبر أيضا وسيلة لاتخاذ القرارات حيث تساعد الإدارة ومختلف الأطراف المتعاملة مع المؤسسة في اتخاذ القرارات اللازمة، كالقرارات المتعلقة بكيفية صرف الموارد في المستقبل ومساعدة الأطراف الأخرى التي تربطها علاقة مباشرة بالمؤسسة، مثل الموردين، العملاء، البنوك في توجيه العلاقات المستقبلية معها.

ثانيا– أهداف القوائم المالية :

يشير إطار العمل إلى أن هدف القوائم المالية هو توفير المعلومات عن المركز المالي للمشروع وأداءه المالي، والتغير في مركزه المالي، بما يفيد مجموعة كبيرة من المستخدمين اللذين يتخذون القرارات الاقتصادية، كما يشير كذلك إلى أن القوائم المالية المعدة لهذا الغرض، تفي باحتياجات معظم المستخدمين، لكنها لا توفر كل المعلومات التي قد تكون هناك حاجة لها لأغراض اتخاذ القرارات الاقتصادية، لأنها تعكس بدرجة كبيرة معلومات تاريخية، ولا تعرض معلومات غير مالية[1].

وقد أشار إطار عمل القوائم المالية ذات الأغراض العامة إلى ما يلي:

- حاجة المستخدمين إلى تقييم قدرة المشروع على توليد التدفقات النقدية؛
- أن المركز المالي للمشروع يتأثر بالموارد الاقتصادية التي تخضع لرقابة وهيكله المالي؛
- الحاجة للمعلومات المتعلقة بالربحية لتقييم التغيرات في الموارد الاقتصادية التي تخضع لرقابة المشروع في المستقبل؛
- فائدة معلومات المركز المالي للمشروع في تقييم أنشطته الاستثمارية والتمويلية والتشغيلية؛
- إن معلومات المركز المالي تحتويها الميزانية، ومعلومات الأداء تحتويها قائمة الدخل.

وكما أشار إطار العمل لإعداد وعرض القوائم المالية أن هناك فرضيتين أساسيتين تقوم عليها القوائم المالية هما أساس الاستحقاق وفرض الاستمرارية.

ثانيا– الخصائص النوعية للقوائم المالية:

لقد تم تعريف الخصائص النوعية للقوائم المالية بأنها صفات تتميز بها المعلومات المعروضة في القوائم المالية حتى تكون أساسا سليما لاتخاذ القرارات من قبل مستخدمي القوائم المالية، وقد حددت بأربعة صفات هي: القابلية للفهم، الملائمة، الموثوقية، القابلية للمقارنة[2].

[1] ريتشارد شرويدر وآخرون، تعريب خالد علي أحمد كاجيجي، إبراهيم ولد محمد فال، **نظرية المحاسبة**، دار المريخ، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2006، ص 137ص 138.

[2] سليم بن رحمون، **تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد**، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013، ص 75.

–القابلية للفهم :وتعني هذه الخاصية أن المعلومات المالية يجب عرضها بطريقة تمكن المستخدمين من فهمها، فهي من ناحية تتطلب أن تكون معروضة بوضوح بعيدة عن التعقيد، ومن ناحية أخرى يلزم أن تكون لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرفة التي تمكنهم من فهم المعلومات التي وردت في القوائم المالية.

–الملائمة :وتعني هذه الخاصية أن تكون المعلومات المالية المعروضة على صلة بالقرار الذي سيتم اتخاذه، وبالتالي تأثيرها عليه خلال تقييم المستخدمين للأحداث الماضية والحالية والمستقبلية، أو تصحيح ما تم تقييمه سابقا واتخاذ القرارات بناءا على ذلك، فتكون بذلك المعلومات ملائمة طالما أن لها القدرة على التأثير على القرارات وعلى صلة بها، وعندما تفقد القدرة بالتأثير على القرارات والصلة بموضوع القرار لا تكون المعلومات ملائمة[1] .

–الموثوقية : وتعني هذه الخاصية أن تكون المعلومات دقيقة ممثلة بصدق لما يجدر بها أن تمثله بعيدة عن أي تحيز ولا تتأثر بالأحكام الشخصية للقائمين على إعدادها، وتتضمن صفة الموثوقية الصفات الفرعية التالية:

- العرض الصادق؛
- تغليب المضمون الاقتصادي على الشكل القانوني؛
- الحيادية؛
- الحيطة والحذر؛
- تكاملية المعلومات.

–قابلية المقارنة : وتعني هذه الخاصية إمكانية مقارنة القوائم المالية لفترة مالية معينة بقوائم مالية لفترة أو فترات مالية أخرى سابقة للمنشأة ذاتها، أو مقارنة القوائم المالية لمنشأة معينة بقوائم مالية لمنشآت أخرى ويقوم بذلك مستخدمو القوائم المالية لأغراض اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار أو التمويل أو التعرف على المركز المالي والأداء المالي للمنشأة وغير ذلك، ولا يمكن أن تكون القوائم المالية قابلة للمقارنة إلا إذا تم إعدادها باستخدام ذات الأسس والمبادئ المحاسبية وفقا لمفهوم الثبات أو الاتساق[2].

الفرع الرابع: العناصر المكونة للقوائم المالية للبنوك

لقد ألزمت المادة 02 من النظام 09-04 المؤرخ في 23 جويلية 2009 البنوك والمؤسسات المالية بتسجيل عملياتها المحاسبية وفقا لمدونة الحسابات الملحقة بالنظام، كما حددت المادة 02 من النظام 09-05 المؤرخ في 18 أكتوبر 2009 عرض كشوفها المالية وفقا للنماذج الملحقة ضمنه حيث تتكون القوائم المالية القابلة للنشر

[1] خالد جمال الجعارات، مرجع سابق، ص 50، ص 51.
[2] محمد أبو نصار، جمعة حميدات، مرجع سابق، ص 10.

من الميزانية، خارج الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول التغيرات في الأموال الخاصة بالإضافة إلى الملاحق[1].

1- **قائمة الميزانية** : تجمع ميزانية البنوك والمؤسسات المالية الأصول والخصوم من حيث الطبيعة وتقدمها في ترتيب موافق لسيولتها واستحقاقها وتأخذ ضمن الجدول معلومات السنة الحالية والسنة السابقة.

2- **قائمة خارج الميزانية** : ويقصد بها العناصر خارج الميزانية تلك النشاطات التي تتضمن التزامات احتمالية قد تطرأ مستقبلا، لكن لا يمكن تصنيفها ضمن الأصول أو الخصوم، فالقروض الممنوحة تصنف عادة ضمن أصول البنك التجاري لكن الوعد بمنح قرض هو عبارة عن التزام طارئ لا يظهر في ميزانية البنك إلا إذا تحقق، لذلك يراعي ضمن هذه القائمة الأخذ بكل الالتزامات الممنوحة والمحصلة للبنك.

3- **جدول حسابات النتائج** : هو بيان ملخص لمجموع النواتج والأعباء خلال السنة المالية ولا يأخذ في الحسبان تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب. حيث يبرز النتيجة الصافية للسنة المالية[2].

4- **جدول تدفقات الخزينة** :يمثل هذا الجدول تدفقات الخزينة، التدفقات المالية للفترة المصنفة للأنشطة العملياتية الاستثمارية والتمويلية حيث انه يهدف لإعطاء مستخدمي القوائم المالية أساس لتقييم مدى قدرة المؤسسة على توليد أموال الخزينة ومعدلاتها وتغيراتها[3] بالإضافة إلى منحهم معلومات بشأن استخدامات هذه السيولة .حيث وجب على المؤسسة إعداد قائمة التدفق وعرضها كجزء متمم لقوائمها المالية لكل فترة يتم عرض القوائم المالية عنها ويعرض جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة غير المباشرة المتمثلة في تصحيح النتيجة[4].

5- **جدول التغير في الأموال الخاصة** : يقدم جدول التغير في الأموال الخاصة المعلومات التفصيلية عن حركة الأموال الخاصة خلال السنة المالية، وهو جدول له أهميته في تحليل هذه الحركات المالية خلال الفترة[5].

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية السابقة لموضوع الدراسة

سنتعرض في هذا المبحث إلى أبرز الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث و الذي له علاقة به وذلك للتعرف على ما توصلت إليه هذه الدراسات من نتائج من ناحية بيان ما يمكن أن تضيفه الدراسة الحالية من ناحية أخرى.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **النظام 09-05 المؤرخ في 18 أكتوبر 2009 المتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية** العدد 76،ص 17.

[2] Noureddine sabri.les NORMES Comptables inter national ias/ifrs & le passage aun scf algérien. Mousson des livres. Alger-2011.p17.

[3] C. Maillet-Boudrier. A LE MANH.OP.CIT.P37.

[4] محمد الدينوري سالمي، **قائمة التدفقات النقدية في ظل المعايير المحاسبية الدولية**، مذكرة ماجستير، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة،2009، ص 81.

[5] الحاج نوي، **إنعكاسات تطبيق التوحيد المحاسبي على القوائم المالية للمؤسسة الإقتصادية الجزائرية**، مذكرة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف 2008،ص 8.

المطلب الأول: الدراسات المقدمة باللغة العربية

I. الدراسات الدولية

1- القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورهما في ترشيد قرارات الاستثمار– رولا كاسر لايقة–مذكرة ماجستير،جامعة تشرين دمشق، سوريا 2007.

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح أهمية الإفصاح والقياس في القوائم المالية للمصارف السورية وكذلك أهميتها في اتخاذ القرار وذلك من خلال الاعتماد على المعيار الدولي IFRS30 وتم التوصل إلى النتائج التالية:

- ضرورة قيام المصرف التجاري السوري بإعداد القوائم المالية وفق المعيار الدولي رقم IFRS01 ؛
- ضرورة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن لجنة المحاسبين الدوليين عند إعداد القوائم المالية للمصارف؛
- تطوير عملية الإفصاح المحاسبي في المصارف لتصبح القوائم المالية المعدة والقابلة للنشر قابلة على تلبية احتياجات مستخدميها.

2- مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية المالية–فايز زهدي الشلتوني–مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية بغزة فلسطين،2005 .

تهدف هذه الدراسة إلى مدى دلالة القوائم المالية وأهمية الإفصاح عن المعلومة الضرورية وكيفية تحسين جودة الإفصاح فيها وهذا تماشيا مع البنوك العالمية حيث توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج والتوصيات نذكر أهمها:

- تحتل قائمة المركز المالي المرتبة الأولى في الأهمية تليها قائمة الدخل ثم تليها قائمة التدفقات النقدية تليها في المرتبة الأخيرة قائمة التغيرات في حقوق الملكية كما أن اغلب المحللين الماليين يعتمدون على القوائم المالية للمصارف الفلسطينية بصورة عالية وهذا بسبب الالتزام بإرفاق تقارير توضح فيها الأرباح التي تحققها؛
- تطوير قدرات ومهارات المحاسبين العاملين في مجال تدقيق وإعداد القوائم المالية للمصارف الفلسطينية بشكل متواصل يوازي البنوك العالمية؛
- إصدار قوائم مالية نصف سنوية للبنوك خلال فترة لا تتجاوز الشهر من تاريخ إعدادها لما لذلك من اثر على عملية اتخاذ القرارات لدى المستثمرين .

II. الدراسات الوطنية

3- **القوائم المالية البنكية في ظل معايير المحاسبة الدولية– مريم صغير موح– مذكرة ماجستير– جامعة سعد دحلب البليدة،2010**

تهدف هذه الدراسة إلى ما إذا كانت البنوك والمؤسسات المالية تقوم بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي، وكانت الدراسة من خلال إسقاط المعايير المحاسبية على القوائم المالية للبنك الخارجي الجزائري وقد توصلت لعدة اقتراحات أهمها:

- ضرورة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي. لتصبح عملية مقارنة أداء البنوك الوطنية والبنوك الدولية صحيحة؛
- إن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي سوف تمكن مستخدمي القوائم المالية من اتخاذ القرار الإيجاب للمستثمر.

4- **القوائم المالية البنكية في ظل النظام المحاسبي المالي– بكاري جليلة–مذكرة ماستر–جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2012.**

تهدف هذه الدراسة إلى أهمية القوائم المالية البنكية وهي أهم مخرجات النظام المحاسبي المالي، وكذلك تناولت الباحثة أهمية إعداد قوائم مالية تتفق مع أسس الإفصاح المحاسبي وقد توصلت إلى عدة توصيات أهمها:

- تطوير عمل البنك من خلال إدخال النظم الالكترونية إلى العمل المصرفي وتحسين مستوى الخدمات المصرفية؛
- تكييف البرامج التعليمية والتدريبية للعاملين في البنك للتعريف بمفاهيم المحاسبة وأهدافها وكذلك بمعايير الإفصاح المحاسبي وهذا ما يزيد من زيادة المحاسبين المؤهلين.

المطلب الثاني: الدراسات المقدمة باللغة الأجنبية

5- **Impacte de Norme Comptables Internationales IAS/IFRS sur les Banques en Algérie**, **ZIANI Hiba Imane**, **Thèse Magistère**, **Ecole Supérieur de Commerce**, **Algerie**, **2009**.

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح طريقة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية بشكل عام ضمن المؤسسات التجارية والصناعية من جهة والبنوك والمؤسسات المالية من جهة ثانية، ودراسة أثر هذا التطبيق لهذه المعايير على البنوك الجزائرية مع التوافق مع معايير لجنة بازل II. وعرض كل من التجربة الأمريكية والأوروبية في تطبيق المعيار المحاسبي الدولي 39 الأدوات المالية :الإفصاح و العرض.

التعليق عن الدراسات السابقة :

ركزت أغلب الدراسات السابقة على مفهوم الإفصاح المحاسبي ومدى التزام البنوك بتطبيق المعايير المحاسبية الخاصة بالإفصاح في البيانات المالية وذلك من خلال إجراء عملية مقارنة بين مخرجات النظام المحاسبي والمعايير الدولية المتعلقة بإعداد ونشر القوائم والتقارير المالية البنكية ومدى قدرتها على اتخاذ القرارات، وقد توصلت معظم النتائج إلى ضرورة العمل وفق المعيار المحاسبي الدولي الخاص بالإفصاح عن البيانات المالية.

خلاصة الفصل :

من خلال عرضنا في هذا الفصل للنظام المحاسبي للبنوك والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية البنكية، تبين أن النظام المحاسبي هو إحدى الخطوات في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، والذي من شأنه إيجاد توافق بين الأنظمة المحاسبية من بين الدول، كما أن هذا النظام يعمل على تلبية مختلف احتياجات المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب، وذلك من خلال الإفصاح عن التقارير والقوائم المالية في البنوك التجارية، كما تطرقنا أيضا إلى النظام المحاسبي للبنوك والإفصاح عن قوائمها المالية والتقارير السنوية.

بعد هذه الدراسة العلمية سنقوم في الفصل الموالي بدراسة تحليلية (دراسة حالة) وتطبيقية في بنك سوسيتي جنرال ويتم من خلالها تجسيد واقع الإفصاح المحاسبي في البنك.

الفصل الثاني:
الجانب التطبيقي للدراسة

تمهيد:

مع انفتاح الاقتصاد الجزائري على الأسواق المالية وانتقاله من اقتصاد موجه ومخطط إلى اقتصاد سوق يتأثر بالتغيرات الخارجية ويتفاعل معها دون تدخل الدولة، لذلك كان من نصيب مجمع سوسييتي جنرال الذي يمتاز بقوة مالية وإستراتيجية كبيرة، امتلاك فرع في الجزائر، والذي هو موضوع دراستنا، لذلك قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول تضمن تقديم لسوسييتي جنرال الجزائر مع التطرق لمجمع سوسييتي جنرال، وفي **المبحث الثاني** عرض وتحليل القوائم المالية لبنك سوسيتي جنرال الجزائر وكذلك قياس قيمة الإفصاح في القوائم المالية للبنك من خلال التقارير السنوية المنشورة في الموقع وتحليلها وهذا يكون بتطبيق معادلة Theil ، وفي المبحث الثالث تم التطرق إلى بيان توافق القوائم المالية للبنك وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية.

المبحث الأول : تقديم بنك سوستي جنرال الجزائر

مجمع سوستي جنرال هو من أوائل المجمعات في قطاع الخدمات المالية التي تعتمد على نموذج العمل المصرفي المتنوع على مستوى عالمي، تربطه قوة مالية وإستراتيجية حتى يكون دائما في نمو تقدم مع الطموح بأن يكون ذو مرجعية في أسواقه اختاره الزبائن لأنه يتسم بالجودة وقدرة التحكم والالتزام بالموظفين حتى يستطيع تقديم خدمات جيدة للزبائن .

سوستي جنرال الجزائر تعد من أوائل البنوك الخاصة في الجزائر مملوكة كليا من طرف مجمع سوستي جنرال .

المطلب الأول: عرض مجمع سوستي جنرال

تقديم المجمع : يحتوي مجمع سوستي جنرال علي 157ألف موظف متواجدين في 85 بلد يرافقون يوميا أكثر من 33مليون زبون في جميع أنحاء العالم ففروع سوستي جنرال تقدم خدمات لزبائنها الأفراد و الشركات والمؤسسات والتي تتمحور في ما يلي:

- بنك التجزئة في فرنسا مع فروع سوستي جنرال قرض الشمال وبورسوراما(بنك الكتروني)
- بنك التجزئة العالمي المتواجد في أوروبا الوسطي والشرقية و روسيا،حوض البحر الأبيض المتوسط، إفريقيا، أسيا؛
- بنك التمويل والاستثمار مع خبرتها العامة في ميدان بنوك التمويل والاستثمار ونشاط السوق (السوق المالي).

مع الإشارة إلى أن المجمع ساهم في العديد من اقتصاديات المناطق التي تطور فيها وازدهر عن طريق عرض المنتجات مصرفية متنوعة وخدمات جديدة وعلاقات شراكة مع زبائنه مما أدى إلى توسيع الشبكات العالمية والتي تحتوي على 3817 وكالة موزعة على 37بلد. أكثر من 62400 موظف من جنسيات متعددة يمتازون بخبرة عالية يقومون بخدمة 12.3 مليون زبون (أفراد) و 800 الف شركة.[1]

في نهاية 2010 بلغ مجموع القروض 65.2 مليار أورو أي ما يقارب 8 مرات أضعاف ما حققته في سنة 2000، أما بالنسبة للايدعات فارتفعت إلى 66.4 مليار أورو أي ما يقارب 7 أضعاف ما حققته في سنة 2000.

[1] من إعداد الطالب بالاعتماد على التقرير السنوي لسنة 2012 على الموقع http://www.societegenerale.dz/pdf/rapport_annuel_2012.pdf

المطلب الثاني: تقديم سوستي جنرال الجزائر

1) نشأة وتطوير بنك سوستي جنرال الجزائر

منذ سنة 1987 إلى غاية 2010 تم تطوير البنك علي النحو التالي :

- في 1987: فتح مكتب للتمثيل ؛
- 1998 : الحصول علي الترخيص المصرفي؛
- 1999 : إنشاء فرع سوستي جنرال في الجزائر؛
- 2000 : فتح أول وكالة للزبائن في الأبيار (الجزائر العاصمة) وكان ذلك خلال شهر مارس؛
- 2004 : سوستي جنرال الجزائر فرع بنسبة 100% لمجمع سوستي جنرال بعد شراء حصص المساهمين الأقلية، سوستي جنرال لها أيضا دور هام في مجال الخدمات المالية المتخصصة للبنوك وتسيير أصول وخدمات المستثمرين.

2) إستراتيجية المجمع :

في سياق الانتعاش الاقتصادي الذي لا يزال مكررا على المستوى الدولي أكدت سوستي جنرال التحسن في نتائجها المالية وتأقلمها مع محفظة نشاطها.

المخطط الاستراتيجي الطموح SG2015 ، قدم في 15جوان 2010 الذي هو جزء من هذه الديناميكية في بيئة جديدة ما بعد الأزمة العالمية، لتحقيق نمو دائم بأقل أخطار حول المحاور التالية:

- تقوية نموذج لبنك عالمي موجه إلى زبائنه وتتمركز حول 3 أعمدة (الشبكة الفرنسية، الشبكة العالمية، بنك التمويل والاستثمار)؛
- استكمال تحسين (الاستغلال الأمثل)لمحفظة نشاطات المجمع في ظل إطار تنظيمي واضح؛
- الحفاظ على تسيير صارم للأخطار ؛
- تحويل النموذج ألعملياتي (التشغيلي).

3) الشبكات العالمية

منذ أكثر من سنة 10 سنوات مجمع سوستي جنرال ينتهج إستراتيجية قوية تتمثل في تسريع وتيرة نموه وتنويع منتجاته المصرفية على المستوى العالمي في مواقع جغرافية تعتبر ثروات كامنة والتي يساهم فيها البنك للتطور والازدهار .

نجح البنك في كسب ثقة الزبائن من خلال وضعه لنموذج عالمي يتلائم مع الخصوصيات المحلية، وأيضا الاستفادة من الشبكات العالمية التي تحتل مواقع الريادة. تموقع المجمع في الشبكات العالمية في آسيا منذ 2008 هو جزء من ديناميكية التنمية والتطوير في المناطق التي يعتبرها المجمع جالبة للربح.

- 2007 : إنشاء مديرية كبريات المؤسسات العالمية؛
- 2008 : إنشاء مديرية كبريات المؤسسات الوطنية ؛
- 2009 : إنشاء بنك التمويل والاستثمار ووكالة أصول الزبائن (خدمة الزبائن)؛
- 2010 : إنشاء 3 مراكز أعمال في الجزائر في كل من الشراقة، الرويبة وقسنطينة.
- تعرض سوستي جنرال الجزائر مجموعة متنوعة ومبتكرة من الخدمات البنكية بأكثر من 250 ألف زبون (أفراد) مهني وشركة وذلك بوضع شبكة تضم 63 وكالة ويد عاملة تتكون من 1300 موظف في 31 ديسمبر 2010

الشكل 01-01:يوضح الهيكل التنظيمي لبنك سوستي جنرال الجزائر

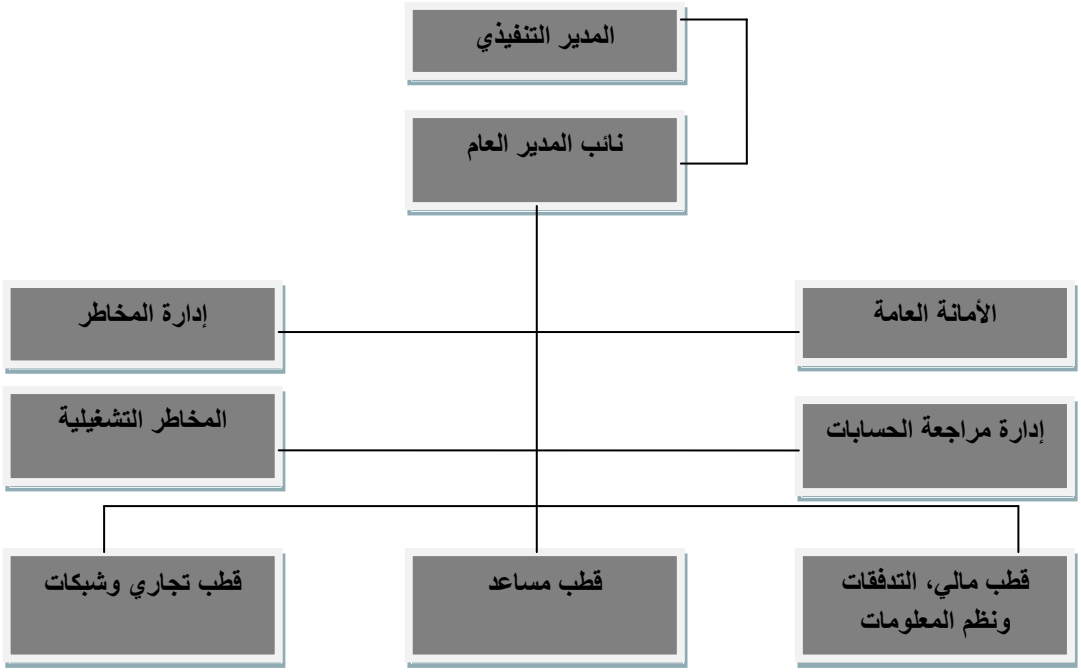

مصدر: من التقرير السنوي المنشور في موقع البنك

http://www.societegenerale.dz/pdf/rapport_annuel_2012.pdf

المبحث الثاني: عرض وتحليل القوائم المالية لبنك سوسيتي جنرال الجزائر

ستناول في هذا المبحث عرض للقوائم المالية للفترة 2008- 2012 لبنك سوسيتي جنرال الجزائر وكذا قياس المحتوى الإعلامي للقوائم المالية وهذا عن طريق تطبيق معادلة Theil .

المطلب الأول : عرض القوائم المالية لبنك سوستي جنرال

تعتبر القوائم المالية هي الصورة الحقيقة التي تعكس أداء أي مؤسسة، خاصة إذا كانت تتميز بالشفافية والمصداقية وتعطي الصورة الحقيقية عن المركز المالي للمؤسسة، وفيما يلي نستعرض القوائم المالية لبنك سوسيتي جنرال الجزائر لسنة 2012 مقارنة بسنة 2011 حسب ما وردت في التقرير السنوي لسنة 2012 للبنك.

أولا: قائمة الميزانية

الجدول رقم: 01-01 قائمة الميزانية لبنك سوسيتي جنرال وفق المخطط المحاسبي البنكي PCB لسنتي 2008 – 2009

الأصول **الوحدة (دج)**

البيان	2008	2009
الصندوق – البنوك المركزية- الحساب الجاري البريدي	14 670 078 405	40 604 477 649
السندات العمومية والقيم المماثلة		
مستحقات المؤسسات المالية	5395 506 574	6 729 048 988
- تحت الطلب	3 295 506 574	5 001 532 191
- لأجل	2 100 000 000	1 727 516 792
مستحقات من الزبائن	80 247 047 858	82 903 325 927
- ديون تجارية	3 802 380 397	4 577 631 502
- مساعدات بنكية أخرى للزبائن	46 527 470 588	45 173 543 125
- حسابات مدينة أخرى	29 917 196 874	33 152 151 301
سندات اقتراض وسندات أخرى ذات عائدات ثابتة	337 830 466	361 991 671
أسهم وسندات أخرى ذات عائدات متغيرة		
اشتراكات ونشاط محفظة السندات	15 675 000	15 675 000
حصص في شركات تابعة		
قروض ايجارية وعمليات مماثلة	5 198 768 770	4 801 127 286
عمليات إيجار عادية		
مثبتات غير مجسمة	172 192 242	88 258 965
مثبتات مجسمة	1 809 868 240	2 371 491 574
أسهم أخرى		
رأس المال مكتتب غير مدفوع		
أصول أخرى	1 223 165 671	5 253 033 326
حسابات التسوية	332 079 320	908 451 189
مجموع الأصول	**109 402 212 546**	**144 036 885 574**

الخصوم **الوحدة (دج)**

البيان	2008	2009
البنوك المركزية – الحسابات الجارية البريدية		
ديون مسددة للمؤسسات المالية	1 106 955 956	395 081 196
تحت الطلب	6 955 956	6 938 406
لأجل	1 100 000 000	388 142 790
حسابات الزبائن	74 739 681 702	100 863 431 084
حسابات الادخار	7 845 777 498	12 879 051 176
تحت الطلب	7 845 777 498	12 879 051 176
لأجل		
ديون أخرى	66 893 904 203	87 984 379 908
تحت الطلب	58 341 706 961	79 819 126 682
لأجل	8 552 197 243	8 165 253 226
ديون ممثلة بسندات	6 108 023 595	7 388 589 206
سندات الصندوق	6 108 023 595	7 388 589 206
سندات ما بين البنوك وسندات حق متداولة		
افتراضات سندية		
ديون أخرى ممثلة بسندات		
خصوم أخرى	16 878 731 388	14 291 019 928
حسابات التسوية	614 621	512 503 050
مخصص لمواجهة المخاطر والمصروفات	2 057 606 022	2 093 263 108
مخصصات قانونية		
مخصص لمخاطر بنكية عامة	2 004 670 847	2 509 375 093
إعانات الاستثمار		
ديون شرطية		
رأس مال الشركة	2 500 000 000	10 000 000 000
مكافآت مرتبطة برأس مال		
الاحتياطات	526 265 122	597 715 420
فوارق إعادة التقييم		
الأرباح المرحلة(+)	1 436 650 334	2 794 205 995
أرباح السنة المالية (+)	1 429 005 959	2 591 701 493
مجموع الخصوم	**109 402 212 546**	**144 036 885 574**

المصدر: من التقرير السنوي المنشور في الموقع (أنظر الملحق 01)

http://www.societegenerale.dz/pdf/rapport_annuel_2012.pdf

الجدول رقم: 01-02 قائمة الميزانية لبنك سوسيتي جنرال وفق النظام المحاسبي البنكي SCB لسنوات 2010-2011-2012

الأصول **الوحدة (دج)**

البيان	2010	2011	2012
الصندوق-البنك المركزي-الخزينة العمومية-مركز الصكوك البريدية	26 415 066	35 211 911	52 841 513
أصول مالية مملوكة لغرض التعامل			
أصول مالية جاهزة للبيع	124 560	74 703	74 703
سلفيات وحقوق على الهيئات المالية	11 453 886	13 324 785	39 635 781
سلفيات وحقوق على الزبائن	104 829 904	111 745 712	120 966 504
أصول مالية مملوكة إلى غاية الاستحقاق			
الضرائب الجارية- أصول	1 167 065	1 629 944	1 931 296
الضرائب المؤجلة- أصول	486 895	903 676	1 420 352
أصول أخرى	1 195 466	560 517	161 267
حسابات التسويات	10 475 589	1 697 964	1 605 367
المساهمات في الفروع. المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة	15 675	15 675	15 675
العقارات الموظفة			
الأصول الثابتة المالية	2 012 405	1 849 387	1 737 157
الأصول الثابتة غير المالية	49 195	42 620	95 866
فارق الحيازة			
مجموع الأصول	**158 225 705**	**167 056 894**	**202 485 482**

الخصوم **الوحدة (دج)**

البيان	2010	2011	2012
البنك المركزي			
ديون تجاه الهيئات المالية	306 491	220 957	132 101
ديون تجاه الزبائن	109 299 451	123 816 897	153 408 358
ديون مماثلة بورقة مالية	8 317 997	8 11 659	7 821 607
الضرائب الجارية- خصوم	1 823 658	2 145 885	2 375 621
الضرائب المؤجلة- خصوم	22 107		
خصوم أخرى	2 921 555	3 914 878	2 549 461
حسابات التسوية	13 530 693	4 349 560	8 456 563
مؤونات لتغطية المخاطر والأعباء	154 064	150 924	622 624
إعانات التجهيز-إعانات أخرى للاستثمارات			
أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة	4 685 157	4 670 878	4 444 638
ديون تابعة			

رأس المال	10 000 000	10 000 000	10 000 000
علاوات مرتبطة برأس المال			
احتياطات	3 353 623	4 931 450	7 505 255
فارق التقييم			
فارق إعادة التقييم			
ترحيل من جديد +/-)	388 082	388 082	
نتيجة السنة المالية (+/-)	3 422 827	4 355 723	5 169 254
مجموع الخصوم	**158 225 705**	**167 056 894**	**202 485 482**

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على التقرير السنوي أنظر الملاحق (02- 03)

ثانيا: جدول حسابات النتائج

الجدول رقم: 01-03 جدول حسابات النتائج لبنك سوسيتي جنرال وفق المخطط المحاسبي البنكي PCB لسنتي 2008 – 2009

الوحدة (دج) الأعباء

البيان	2008	2009
مصروفات الاستغلال المصرفي	2 412 178 323	3 062 213 918
فوائد ومصروفات معادلة	570 917 109	718 428 794
العمليات مع مؤسسات مالية	51 253 415	24 074 072
العمليات مع الزبائن	519 030 094	693 721 122
سندات افتراضية ذات عائدات ثابتة	633 600	633 600
فوائد أخرى ومصروفات مماثلة		
مصروفات على قروض ايجارية وعمليات مماثلة	1 797 789 228	2 241 580 760
مصروفات على عمليات ايجار عادية		
عمولات	43 471 986	102 204 364
مصروفات استغلالية مصرفية أخرى		
مصروفات أخرى	9 102 313 573	9 618 905 441
مصروفات الاستغلال العام	3 517 640 018	4 384 711 001
خدمات	1 327 118 343	2 017 383 423
مرتبات	1 505 919 311	1 721 289 565
ضرائب ورسوم	331 456 193	297 747 039
مصروفات مختلفة	353 146 170	348 290 974
مخصص لخسائر ناجمة عن ديون لا يمكن اس	2 690 719 942	2 272 309 532
مخصص الأهتلاكات والمثبتات المجسمة وغير المجسمة	2 245 684 024	2 716 790 105
مصروفات استثنائية	95 441 794	245 094 802
ضرائب على الارباح	552 827 794	1 296 738 685
صافي الارباح	**1 429 005 959**	**2 591 701 493**

الإيرادات **الوحدة (دج)**

البيان	2008	2009
النواتج البنكية	11 877 371 340	14 571 891 801
فوائد ونواتج معادلة	5 498 770 336	6 932 222 569
على عمليات مع المؤسسات المالية	164689 962	168 593 832
على عمليات مع الزبائن	5 324 380 374	6 753 816 198
على سندات افتراضية وسندات أخرى ذات مردود ثابت	9 700 000	9 812 539
فوائد اخرى ونواتج معادلة		
نواتج على عمليات القرض الايجاري وعمليات معادلة	3 922 869 222	4 736 338 200
نواتج على عمليات الايجار العادي		
نواتج السندات ذات مردود متغير		
عمولات	2 455 707 681	2 903 323 532
نواتج أخرى للاستغلال البنكي	24 100	7 500
نواتج اخرى	1 066 126 515	1 997 667 736
نواتج متنوعة	697 315 240	1 030 086 863
اعادة مخصصات و مستردات على ديون ممتلكة	312 157 830	545 234 410
نواتج استثنائية	56 653 445	422 346 463

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على التقرير السنوي انظر الملحق (04)

الجدول رقم: 01-04 جدول حسابات النتائج لبنك سوسيتي جنرال وفق النظام المحاسبي البنكي SCB لسنوات 2010-2011-2012

البيان	2010	2011	2012
+ فوائد ونواتج مماثلة	7 855 973	8 870 961	8 765 695
-فوائد وأعباء مماثلة	-910 489	-907 941	-926 452
+ عمولات (نواتج)	4 038 023	6 295 828	7 488 481
-عمولات (أعباء)	-62 135	-77 194	-77 835
+/- أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المملوكة لغرض المعاملة			
+/- أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية متاحة للبيع			
+ نواتج النشاطات الأخرى	1 508 978	459 236	307 878
-أعباء النشاطات الأخرى	-435 414	-487 236	-178 807
الناتج البنكي الصافي	**11 994 936**	**14 152 945**	**15 378 961**
-أعباء استغلال عامة	-5 305 211	-5 982 289	-5 936 046

-مخصصات للاهتلاك وخسائر القيمة على الأصول الثابتة المادية وغير المادية	-636 076	-651 471	-486 675
الناتج الإجمالي للاستغلال	**4 907 444**	**7 519 185**	**8 956 240**
-مخصصات المؤونات وخسائر القيمة والمستحقات غير القابلة للاسترداد	-2 610 247	-3 436 115	-4 745 033
+ استرجاعات المؤونات، خسائر القيمة واسترداد على الحسابات الدائنة المهتلكة	1 464 042	1 964 724	2 816 993
ناتج الاستغلال	**4 907 444**	**6 047 794**	**7 028 199**
+/- أرباح أو خسائر صافية على أصول مالية أخرى			
+ العناصر غير العادية (نواتج)			
- العناصر غير العادية (أعباء)			
ناتج قبل الضريبة	**4 907 444**	**6 047 794**	**7 028 199**
-ضرائب على النتائج وما يماثلها	-1 484 616	-1 692 072	-1 858 945
الناتج الصافي للسنة المالية	**3 422 827**	**4 355 723**	**5 169 254**

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على التقرير السنوي أنظر الملاحق (05-06)

ثالثا: قائمة خارج الميزانية

الجدول رقم: 01-05 جدول خارج الميزانية لبنك سوسيتي جنرال وفق المخطط المحاسبي البنكي PCB لسنتي 2008 – 2009

الوحدة (دج)

البيان	2008	2009
الالتزامات المقدمة	**54 699 843 614**	**109 883 037 330**
التزامات التمويل لفائدة الزبائن		
ضمانات بأمر من المؤسسات المالية	19 414 927 954	57 638 420 685
ضمانات بأمر من الزبائن	4 943 499 346	335 414 026
التزامات أخرى	540 313 237	75 308 696
التزامات التمويل المستلمة من المؤسسات المالية	4 403 186 109	260 105 330
التزامات الضمان المستلمة من المؤسسات المالية	14 156 008 067	56 383 897 837
القرض الإيجاري	315 420 541	919 108 821
التزامات الضمان المقدمة من الزبائن	35 284 915 660	52 244 616 645
كفالات	33 204 654 132	50 160 002 693
التزامات أخرى مقدمة	2 080 261 528	2 084 613 952
التزامات مستلمة	**27 757 744 643**	**14 349 243 356**
التزامات وضمانات مستلمة من الهيئات المالية	22 791 950 342	8 964 974 909
التزامات أخرى مستلمة	4 965 794 302	3 384 268 447

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على التقرير السنوي أنظر الملحق (07)

الجدول رقم 01-06 قائمة خارج الميزانية لبنك سوسيتي وفق المخطط المحاسبي البنكي SCBجنرال لسنوات 2010 -2011 – 2012

الوحدة (دج)

البيان	2010	2011	2012
التزامات ممنوحة	**114 197 024**	**126 780 444**	**124 826 802**
التزامات التمويل لفائدة الهيئات المالية			
التزامات لفائدة الزبائن	57 954 538	61 362 602	51 446 269
التزامات ضمان بأمر من الهيئات المالية			
التزامات ضمان بأمر من الزبائن	53 419 629	60 712 329	68 133 477
التزامات أخرى ممنوحة	2 822 857	4 705 514	5 247 057
التزامات محصل عليها	**28 966 437**	**16 476 121**	**12 464 092**
التزامات التمويل المحصل عليها من لهيئات المالية			
التزامات الضمان المحصل عليها من الهيئات المالية	28 966 056	16 080 063	11 617 851
التزامات أخرى محصل عليها	822 381	396 058	846 241

من إعداد الطالب بالاعتماد على التقرير السنوي أنظر الملحق (05- 06)

رابعا: جدول تدفقات الخزينة

جدول رقم 01-07 جدول تدفقات الخزينة لبنك سوسيتي جنرال الجزائر وفق النظام المحاسبي البنكي SCB لسنوات 2010-2011-2012

الوحدة (دج)

البيان	2010	2011	2012
ناتج قبل الضريبة	**4 907 444**	**6 047 794**	**7 028 199**
مخصصات صافية للاهتلاك على الاصول الثابتة المادية وغير المادية	636 076	651 471	486 675
مخصصات صافية على فوارق الحيازة والاصول الثابتة الاخرى			
مخصصات صافية للمؤونات ولخسائر القيمة الاخرى	1 146 205	1 471 391	1 928 041
خسارة صافية / ربح صافي من أنشطة الاستثمار			
نواتج / اعباء من انشطة التمويل			
حركات اخرى			
=اجمالى العناصر غير النقدية التى تدرج ضمن الناتج الصافى قبل الضريبة والتصحيحات الاخرى (اجمالى العناصر 2الى7)	**6 689 725**	**8 170 656**	**9 442 915**
التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات مع الهيئات المالية	-81 985	-85 325	-88 802
التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات مع الزبائن	-15 876 416	6 077 659	36 374 369
التدفقات المالية المرتبطة المؤثرة فى الاصول و الخصوم المالية	929 408	-206 338	-290 052
التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات غير المالية	5 852 838	621 307	2 926 142
الضرائب المدفوعة	-1 296 739	-1 692 072	-1 858 945
=انخفاض / ارتفاع صافي الأصول والخصوم المتأتية من الأنشطة العملياتية (إجمالي العناصر 9الى 13)	**-10 472 895**	**4 715 232**	**37 062 712**

إجمالي التدفقات الصافية للأصول الناجمة عن النشاط العملياتي (إجمالي العنصرين 8و 14) (أ)	**-3 783 170**	**12 885 888**	**46 505 627**
+/- التدفقات المالية المرتبطة بالأصول المالية بما فيها المساهمات		15 675	15 675
+/- التدفقات المالية المرتبطة بالعقارات الموظفة			
+/- التدفقات المالية المرتبطة بالأصول الثابتة المادية وغير المادية	-294 890	-438 204	-410 651
إجمالي التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بأنشطة الاستثمار (إجمالي العناصر 16إلى 18) (ب)	**-294 890**	**-422 529**	**-394 976**
+/- التدفقات المالية المتأتية أو الموجهة للمساهمين	-2 630 000	-1 845 000	-2 170 000
+/- التدفقات الصافية الأخرى للأموال المتأتية من أنشطة التمويل	2 262 120	-1 460 407	-26 673 000
إجمالي التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بعمليات التمويل (إجمالي العنصرين 20 و 21) (ج)	**-367 880**	**-3 305 407**	**-2 843 000**
تأثير التغير في سعر الصرف على اموال الخزينة ومعادلاتها (د)			
ارتفاع (انخفاض) صافي أموال الخزينة ومعادلاتها (أ + ب + ج + د)	**-4 445 940**	**9 157 592**	**17 267 651**
التدفقات الصافية للأموال الناجمة عن النشاط العملياتي أ			
التدفقات الصافية للاموال المرتبطة بأنشطة الاستثمار (ب)			
التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بعمليات التمويل (ج)			
تأثير التغير في سعر الصرف على اموال الخزينة ومعادلاتها (د)			
أموال الخزينة ومعادلاتها			
اموال الخزينة ومعادلاتها عند الافتتاح (اجمالي العنصرين 26 و 27)	31 246 559	26 800 619	35 958 571
صندوق – بنك مركزي – ح ج ب (أصل و خصم)	31 022 291	26 415 065	35 211 911
حسابات (أصل و خصم) وقروض/ اقتراضات عند الاطلاع لدى المؤسسات المالية	224 268	385 553	746 660
اموال الخزينة ومعادلاتها عند الاقفال (اجمالي العنصرين 29 و 30)	**26 800 619**	**35 958 571**	**53 226 223**
صندوق – بنك مركزي – ح ج ب (أصل و خصم)	26 415 066	35 211 911	52 841 513
حسابات (أصل و خصم) اقتراضات/ قروض عند الاطلاع لدى المؤسسات المالية	385 553	746 660	384 710
صافي تغير أموال الخزينة	**-4 445 940**	**9 157 953**	**17 267 651**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقرير السنوي أنظر الملاحق (08- 09)

خامسا: جدول تغير الأموال الخاصة

جدول رقم 01-08 جدول تغير الأموال الخاصة لبنك سوسيتي جنرال لسنة 2012 **الوحدة (دج)**

البيان	رأس مال الشركة	علاوة الاصدار	فارق التقييم	فارق اعادة التقييم	الاحتياطات والنتائج
الرصيد المصحح فى 31_12_2010	**10 000 000**			**7 164 532**	**17 164 532**
تغير القيمة الحقيقيةللاصول المالية المتاحة للبيع					
تغير فوارق التحويل					
الحصص المدفوعة				-1 845 000	-1 845 000
عمليات الرسملة					
صافى نتيجة السنة المالية ن_1				4 355 723	4 355 723
الرصيد فى 31-12-2011	**10 000 000**			**9 675 255**	**19 675 255**
تغير فوارق التحويل					
الحصص المدفوعة				-2 170 000	-2 170 000
عمليات الرسملة					
صافى نتيجة السنة المالية ن				5 169 254	5 169 254
الرصيد فى 31_12_2012	**10 000 000**			**12 674 509**	**22 674 509**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقرير السنوي أنظر الملحق (10)

المطلب الثاني: تحليل القوائم المالية لبنك سوستي جنرال الجزائر

قياس المحتوى الإعلامي للقوائم المالية للبنك وفق النظامين (PCB) و (SCB)

لقياس المحتوى الإعلامي للقوائم المالية سوف نقوم باستخدام معادلة Theil وهي معادلة رياضية تقيس لنا المحتوى الإعلامي للقوائم المالية من خلال ربط المحاسبة بنظرية المعلومات وهذه المعادلة كالتالي[1]:

$$H(x_i) = \sum x_i \log x_i$$

حيث:H: قيمة معلومات التقرير أو المحتوى الإعلامي؛

[1] وليد الحيالي – نظرية المحاسبة – الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، 2007، ص 117.

➢ **XI : قيمة حدث معين في تاريخ معين، وترمز للقيمة المالية لبنود التقرير**

أولا قياس المحتوى الإعلامي للميزانية وفق النظامين (PCB) و (SCB)

- بالنسبة لميزانية 2008 وفق المخطط المحاسبي البنكي PCB

H (الأصول + الخصوم) = 109 402 212 546 log 109 402 212 546) 109 402 212 546)

= 1207693880266.37

- بالنسبة لميزانية 2009 وفق المخطط المحاسبي البنكي PCB

H (الأصول + الخصوم) = 144 036 885 574 log (144 036 885 574)

= 1607231802719.87

- بالنسبة لميزانية 2010 وفق النظام المحاسبي للبنوك SCB

H (الأصول + الخصوم) = 158 225 705 log (158 225 705)

= 1297336390.05

- بالنسبة لميزانية 2011 وفق النظام المحاسبي للبنوك SCB

H (الأصول + الخصوم) = 167 056 894 log (167 056 894)

= 1373686186.87

- بالنسبة لميزانية 2012 وفق النظام المحاسبي للبنوك SCB
  - **H (الأصول + الخصوم)** = 202 485 482 log (202 485 482)

= 1681924170.54

من خلال النتائج المتوصل إليها نجد أن قيمة المحتوى الإعلامي لميزانية بنك سوسيتي جنرال تتزايد من سنة إلى أخرى حيث نسجل أن المحتوى الإعلامي وفق النظام المحاسبي للبنوك SCB أفضل من المخطط المحاسبي البنكي PCB ، بينما نجدها انخفضت سنة 2010 وهذا راجع لأول سنة في تطبيق النظام المحاسبي للبنوك.

ثانيا قياس المحتوى الإعلامي لجدول حسابات النتائج وفق النظامين (PCB) و (SCB)

- بالنسبة لجدول حسابات النتائج 2008 وفق المخطط المحاسبي البنكي PCB

H (الأعباء) = 1 429 005 959 log 1 429 005 959

=13082598197.75

H (الإيرادات) = 26061385671 log (26061385671)

=271455328079.42

- بالنسبة لجدول حسابات النتائج 2009 وفق المخطط المحاسبي البنكي PCB

H (الأعباء) = 2 591 701 493 log (2 591 701 493)

24397202244.32

H (الإيرادات) = 40 071 341 643 log (40 071 341 643)

= 424869778927.54

من خلال النتائج المتوصل إليها نلاحظ أن قيمة الإفصاح أو المحتوى الإعلامي للقوائم المالية وفق المخطط المحاسبي البنكي PCB أنه في سنة 2009 كانت نسبة مرتفعة مقارنة بسنة 2008 وهذا نظرا لدخول النظام المحاسبي المالي والذي زاد من قيمة الإفصاح من خلال تبني المعايير المحاسبية الدولية.

- بالنسبة لجدول حسابات النتائج 2010 وفق النظام المحاسبي للبنوك SCB

H (**الناتج البنكي الصافي**) = 11 994 936 log 11 994 936

H(الناتج الإجمالي للاستغلال) = 6 053 649 log (6 053 649)

H(ناتج الاستغلال)= 4 907 444 log (4 907 444)

= 158803076.99

- بالنسبة لجدول حسابات النتائج 2011 وفق النظام المحاسبي للبنوك SCB

H (الناتج البنكي الصافي)= 14 152 945 log (14 152 945)

H (الناتج الإجمالي للاستغلال)= 185 519 7 log (185 519 7)

H (ناتج الاستغلال) = 94 047 6 log (794 047 6)

= 193922443.43

- بالنسبة لجدول حسابات النتائج 2012 وفق النظام المحاسبي للبنوك SCB

H (الناتج البنكي الصافي) =961 378 15 log (961 378 15)

H (**الناتج الإجمالي للاستغلال**)= 240 956 8 log (240 956 8)

H (ناتج الاستغلال) = 199 028 7 log (199 028 7)

= 220913358.96

ثالثا قائمة خارج الميزانية وفق النظامين (PCB) و (SCB)

- بالنسبة لقائمة خارج الميزانية سنة 2008 وفق المخطط المحاسبي البنكي PCB

H (الالتزامات المقدمة) = 614 843 699 54 log (614 843 699 54)

H (الالتزامات المستلمة) = 643 744 757 27 log (643 744 757 27)

= 877250950732.67

- بالنسبة لقائمة خارج الميزانية سنة 2009 وفق المخطط المحاسبي البنكي PCB

H (الالتزامات المقدمة) =330 037 883 109 log (330 037 883 109)

H (الالتزامات المستلمة) = 356 243 349 14 log (356 243 349 14)

= 146626372942.24

- بالنسبة لقائمة خارج الميزانية سنة 2010 وفق النظام المحاسبي للبنكي SCB

H (**الالتزامات المقدمة**) = 024 197 114 log (024 197 114)

H (الالتزامات المستلمة) = 437 966 28 log (437 966 28)

= 1136304710.70

- بالنسبة لقائمة خارج الميزانية سنة 2011 وفق النظام المحاسبي للبنكي SCB

H (الالتزامات المقدمة) = 126 780 444 log (126 780 444)

H (الالتزامات المستلمة) = 16 476 121 log (16 476 121)

= 1146214340.11

- بالنسبة لقائمة خارج الميزانية سنة 2012 وفق النظام المحاسبي للبنكي SCB

H (الالتزامات المقدمة) = 124 826 802 log (124 826 802)

H (الالتزامات المستلمة) = 12 464 802 log (12 464 092)

= 1099077183.30

من خلال النتائج المتوصل إليها نجد أن قيمة المحتوى الإعلامي لقائمة خارج الميزانية لبنك سوسيتي جنرال حيث نجد أن في سنتي 2008 و 2009 تتزايد من سنة إلى أخرى، وفي سنة 2010 تراجعت نسبة الإفصاح وهذا راجع لتطبيق النظام المحاسبي البنكي لأول مرة ، بينما في سنة 2011 تمت الزيادة مقارنة بسنة 2010 ، وفي سنة 2012 تراجعت نسبة الإفصاح ، وهذا مما يعني أن قائمة خارج الميزانية كان يفصح عنها في المخطط المحاسبي البنكي PCB أحسن من النظام المحاسبي البنكي SCB .

ثالثا جدول تدفقات الخزينة وفق النظامين (PCB) و (SCB)

للإشارة فإن هذا الجدول لم يكن معتمدا من قبل أي في المخطط المحاسبي البنكي PCB وتم استحداثه وفق النظام المحاسبي المالي أي أول سنة طبق في بنك سوسيتي جنرال هي سنة 2010 .

- بالنسبة لجدول تدفقات الخزينة سنة 2010 وفق النظام المحاسبي للبنكي SCB

H (ناتج قبل الضريبة) = 4 907 444 log (4 907 444)

H (إجمالي التدفقات الصافية للأصول الناجمة عن النشاط العملياتي)

= 3 783 170 log (3 783 170)

H (اجمالي التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بالأنشطة الاستثمار)

(294 890) log 294 89 =

H (إجمالي التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بعمليات التمويل)

(367 880) log 367 880 =

H (صافي تغير أموال الخزينة)

(4 445 940) log 4 445 940 =

= 90937052.21

- بالنسبة لجدول تدفقات الخزينة سنة 2011 وفق النظام المحاسبي للبنكي SCB

H (ناتج قبل الضريبة) = 794 047 6 log (794 047 6)

H (إجمالي التدفقات الصافية للأصول الناجمة عن النشاط العملياتي)

(12 885 888) log 12 885 888 =

H (إجمالي التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بالأنشطة الاستثمار)

(422 529) log 422 529 =

H (إجمالي التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بعمليات التمويل)

(3 305 407) log 3 305 407 =

H (صافي تغير أموال الخزينة)

(9 157 953) log 9 157 953 =

=220315440.72

- بالنسبة لجدول تدفقات الخزينة سنة 2012 وفق النظام المحاسبي للبنكي SCB

H (ناتج قبل الضريبة) = 199 028 7 log (199 028 7)

H (إجمالي التدفقات الصافية للأصول الناجمة عن النشاط العملياتي)

(46 505 627) log 46 505 627 =

H (إجمالي التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بالأنشطة الاستثمار)

(394 976) log 394 976=

H (إجمالي التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بعمليات التمويل)

(28 843 000) log 28 843 000 =

H (صافي تغير أموال الخزينة)

(17 267 651) log 17 267 651 =

= 747053608.91

من خلال النتائج المتوصل إليها نجد أن قيمة المحتوى الإعلامي لجدول تدفقات الخزينة لبنك سوسيتي جنرال حيث نجد أن نسبة الإفصاح في تزايد وهذا راجع لتطبيق النظام المحاسبي البنكي وكذلك إحداث هذا الجدول من خلال هذا النظام SCB وهذا يعني أن الإفصاح في جدول تدفقات الخزينة يتم بشكل جيد وبشكل متزايد أيضا.

المبحث الثالث: بيان توافق القوائم المالية للبنك وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية

سنتناول في هذا المبحث بيان التوافق بين القوائم المالية لبنك سوسيتي جنرال الجزائر وفق النظام المحاسبي والمعايير المحاسبية الدولية وهذا من خلال إسقاط محتوى القوائم المالية على ما نص عليه النظام المحاسبي والمعايير المحاسبية الدولية

المطلب الأول: بيان التوافق بين القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي والإفصاح المحاسبي

الفرع الأول: السياسات المحاسبية وفق النظام المحاسبي المالي

لقد قام البنك بتطبيق النظام المحاسبي المالي وفقا لما تضمنه النظام 09-04 المؤرخ في: 23 جويلية 2009 ، والمتعلق بمخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، وقد أخذ المبادئ التي قام عليها والتي حددتها المادة 06 من القانون 07-11 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي[1].

وبما أن تطبيق النظام المحاسبي المالي هو تطبيق للمعايير المحاسبية الدولية فهذا يتطلب تطبيق المعيار الدولي IFRS01 والذي يتطلب نشر التقرير السنوي مرفقا بالملاحق ومصادق عليها من طرف مفتش الحسابات للبنك.

أولا- المبادئ المحاسبية

إن المبادئ المحاسبية التي اعتمد عليها بنك سوسيتي جنرال هي:

- مبدأ إستمرارية الدورات؛
- اعتماد مبدأ قابلية القوائم المالية المقارنة وذلك من خلال نشر القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي؛
- لم يتم إعادة تقييم في البنك، ما عدا تلك المنصوص عليها في القانون رقم 18-94 التي تخص المعاملات بالعملات الصعبة.

ثانيا- تغيير الطرق المحاسبية

لقد تضمن القرار المؤرخ في 14 رجب 23 الموافق لـ 2008 جويلية 26 المحدد لقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي، محتوى وتقييم القوائم المالية وكذلك مدونة وقواعد تسيير الحسابات، في البنوك والمؤسسات المالية.

القانون 07/11 في 25نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي[2] الذي تم تأجيل الدخول لسريان تطبيقه إلى تاريخ 01جانفي 2010 بمقتضى الأمر رقم08-02 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2008 ، أسس نظام محاسبي مالي جديد حل محل المخطط المحاسبي الوطني.

[1] نظام رقم 09-05 المؤرخ في 18 اكتوبر 2009، المتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها، الصادر بالجريدة الرسمية الصادرة في 29أكتوبر 2009 العدد 76.

[2] القانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر2007، المتضمن النظام المحاسبي المالي، الصادر بالجريدة الرسمية، العدد 74.

أصدرت وزارة المالية، المديرية العامة للمحاسبة، المجلس الوطني للمحاسبة تعليمة رقم02 في 29 أكتوبر 2009 المتعلق بالتطبيق الأول للنظام المحاسبي المالي 2010 الذي يهدف أساسا إلى شرح و تفسير التغيرات في الطرق المحاسبية.

سوسييتي جنرال الجزائر طبقت إجراءات الانتقال المنصوص عليها في التعليمة رقم 02 مما نتج عنه إعداد وعرض قوائمها المالية وفق النظام المحاسبي المالي.المعطيات المقارنة للسنة المختتمة في 31 ديسمبر 2009 والميزانية في 31 ديسمبر 2009 يتم إعادة معالجتها بطريقة رجعية وذلك من أجل ضمان إمكانية المقارنة مع المعلومات المالية . الخاصة بالسنة المغلقة 2010.

ثالثا– الطرق المحاسبية الأساسية

- **تحويل العمليات بالعملة الصعبة:**

الصفقات المسجلة بالعملات الأجنبية تحول إلى العملة الوطنية وذلك باستعمال معدل الصرف الجاري (المعمول به)في تاريخ الصفقة، خسائر وأرباح الصرف الناتجة عن عده صفقات والناتجة عن عملية التحويل بالمعدل الجاري عند تاريخ الإقفال للأصول والخصوم النقدية المسجلة بالعملة الصعبة نقوم بمعالجتها محاسبيا عند النتيجة.

معدل سعر السوق المطبق على عناصر الأصول والخصوم هو العملة الصعبة بما يقابلها بالعملة الوطنية كما ورد في قائمة التسعير لبنك الجزائر.

- **التثبيتات المادية والمعنوية:**

✓ نقوم بتسجيل الأصول المعنوية عند اقتنائها بشكل منفصل بسعر تكلفتها (التكلفة التاريخية) قبل التسجيل المحاسبي الأولي؛

✓ التثبيتات المعنوية تكون مقيّمة بالتكلفة المتناقصة (المتدنية) لتراكم الإهتلاكات وخسائر القيمة، أما التثبيتات المعنوية التي يتم إنشاؤها داخليا (داخل المنشأة) لا يتم رسملتها، والمصاريف الملتزم بها يتم تسجيلها محاسبيا في النتيجة عند تحملها؛

✓ التثبيتات المعنوية يتم إهنلاكها حسب مدة المنفعة الاقتصادية ويتم إخضاعها لاختبار خسارة القيمة في كل مرة وبالتالي يكون هذا مؤشر بأن التثبيتات المعنوية نقصت قيمتها في مدة الاهتلاك وطريقة الاهتلاك للتثبيتات المعنوية يتم إعادة فحصها على الأقل عند إقفال كل دورة؛

- ✓ التثبيتات المادية يتم تسجيلها محاسبيا بتكلفة تاريخية منقصا منها الإهتلاكات، التكلفة التاريخية تحتوي على كل التكاليف المباشرة عند الاستحواذ على الأصول المعنية، مصاريف الصيانة والتصليح يتم تسجيلها محاسبيا في حساب النتيجة خلال المدة التي تم تحملها فيها؛
- ✓ الإهتلاكات يتم حسابها حسب الطريقة الخطية وهذا من أجل إعادة كل أصل إلى قيمته المتبقية أخذا بعين الاعتبار مدة منفعته التي يتم تصنيفها كالآتي[1]:
  - برمجيات 05 سنوات؛
  - مباني 50 سنة؛
  - ترتيبات 10سنوات؛
  - أصول مادية أخرى10 سنوات.
- ✓ يتم مراجعة القيم المتبقية ومدة المنفعة للأصول عند إقفال (نهاية) الدورة .القيمة المحاسبية للأصل يتم تسجيل نقص قيمتها فورا وهذا لإرجاعها إلى القيمة الواجب استردادها (تغطيتها) عندما تكون القيمة المحاسبية للأصل أكبر من القيمة الواجب استردادها المقدرة.

- **الأصول المالية:**

تصنف سوسييتي جنرال الجزائر أصولها المالية حسب المجموعات التالية(أصول مالية ممسوكة حتى تاريخ استحقاقها، الديون، الحقوق، الأصول المالية) وهذا حسب ما جاء في النظام رقم 09-05 في 18اكتوبر 2009، والمتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها.

تكون الأصول المالية مقيمة بتكلفة الاقتناء (وهي القيمة العادلة) عند تسجيلها المحاسبي الأولي للجهة المقابلة المعطاة أو المستقبلة من أجل الاستحواذ على الأصل وذلك بدمج تكاليف الصفقات ماعدا العوائد المستحقة والفوائد المتراكمة في تاريخ الاستحواذ بعد التسجيل الأولي للأصول المالية تقيم حسب تصنيفها أو حسب القيمة العادلة أو حسب قيمتها الإهتلاكية.

مؤونة الأخطار للقرض تتبع أحكام التعليمة رقم 74-94 في 29 نوفمبر 1994 المرتبطة بتثبيت الحذر والوقاية لتسير البنوك والمؤسسات المالية.

[11] من إعداد الطالب بالإعتماد على التقرير السنوي لسنة 2012، ص 32.
http://www.societegenerale.dz/pdf/rapport_annuel_2012.pdf

- **الخصوم المالية:**

سوسييتي جنرال الجزائر تصنف خصومها المالية في الخصوم المالية أخرى، حيث لا تملك خصوم مالية ممسوكة بغرض الصفقات، الخصوم المالية الأخرى يتم تقيمها أوليا بتكلفتها بالقيمة العادلة للجهة المقابلة المتبقية بعد خصم كل التكاليف الثانوية عند تسجيلها، بعد التسجيل المحاسبي الأولي يتم تقيمها بالتكلفة المهتلكة.

تقسم الخصوم المالية الأخرى بين الديون تجاه المؤسسات المالية (الديون الحالية والآجلة) ، الديون تجاه الزبائن (الحسابات التوفير والديون الأخرى) والديون الممثلة بأوراق مالية (سندات الخزينة.)

- **الضريبة على الدخل:**

يتم تقييم الأصول والخصوم للضريبة المستحقة بموجب الفترات الحالية والسابقة لمبلغ الاسترداد أو الدفع المتوقع (المنتظر) من السلطات الجبائية.

يعاد النظر في القيمة المحاسبية للأصول الضريبية المؤجلة في تاريخ إقفال كل دورة ويتم تخفيضها في حالة ما إذا كان محتملا أن الربح الخاضع كافيا، سيكون متاحا للسماح لنا بالاستفادة من جزء أو كل الأصول الضريبية المؤجلة.

- **المؤونات:**

المؤونات يتم تسجيلها محاسبيا عندما تكون على عاتق البنك التزامات قانونية ضمنية نتجت عن وقائع سابقة، فمن المحتمل أن تتدفق موارد تتضمن منافع اقتصادية مطلوبة لتسوية هذه الالتزامات أي أن مبلغ المؤونة يمكن أن يقدر بطريقة موثوق بها.

1) مؤونات من أجل المخاطر والأعباء:

هذا البند يشمل جميع الخسائر المحتملة بالإضافة إلى تلك المتعلقة بدعم الزبائن، فيما يتعلق بالإجراءات القضائية التي تم القيام بها من طرف مصالح بنك الجزائر المركزي لم ينتج عنها مخصصات نظرا لطبيعتها الاستثنائية، وعدم وجود قوانين فيما يتعلق بهذه الأرصدة (مخصصات الخسائر والمؤونات) وكذلك الطبيعة والخاصية الغير مالية لهذه المخالفات.

2) رؤوس الأموال من أجل الأخطار البنكية العامة FRBG

حسب الفقرة (17) من التعليمة رقم 79-94 في 29 نوفمبر 1994 توجه هذه الأموال من طرف البنك من أجل تغطية المخاطر العامة عندما يتطلب ذلك وهذا باتجاه الأخطار الملازمة للعمليات البنكية، هذا البند يحتوي أيضا على المؤونات النظامية التي تقدر ب 5 % للقروض المتوسطة والطويلة الأجل (المادة 141 الفقرة 05 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة) التي تعتبر كاحتياطات[1].

- **عقود التأجير: (البنك كمستأجر)**

1) الإيجار التشغيلي:

يتم تصنيف عقود الإيجار التي يتم بموجبها الاحتفاظ بجزء كبير من المخاطر وعوائد الملكية من قبل المؤجر على أنها عقود تشغيلية .يتم تسجيل مدفوعات العقد التأجيري التشغيلي كأعباء في حساب النتيجة بطريقة خطية على مدة عقد الإيجار.

يتعلق هذا الأمر بتأجير أصول عقارية بفعل الفصل بين أسواق التأجير وأسواق البيع، شرط أن تكون قيمة الأصل المقدم بالتدفقات المعنية للمؤجرات تكون محققة، وفي نفس الوقت الممتلكات المؤجرة التي لم يتم تثبيتها لا تدخل في الأصول لأن هذه الأخيرة لا تعكس الواقع الاقتصادي.

2) الإيجار التمويلي : لا يمسك البنك الإيجار التمويلي كمستأجر.

- **عقود الإيجار: (البنك كمؤجر)**
- **عقود الإيجار التشغيلية** : لا يمارس البنك العقود التشغيلية كمؤجر.
- **عقود الإيجار التمويلية** : سوسييتي جنرال الجزائر تمارس التأجير التمويلي LEASING كعقود إيجار تمويلية.

البنك كمؤسسة غير مصنع وغير موزع، الأصول المؤجرة يسجلها محاسبيا كحقوق تمثل الاستثمار الصافي الموافق للأصل المؤجر خلال العقد لأقساط الإيجار المحصلة من طرف البنك يتم تسجيلها محاسبيا مع مراعاة الآتي:

[1] من إعداد الطالب بالإعتماد على التقرير السنوي لسنة 2012، ص 33.
http://www.societegenerale.dz/pdf/rapport_annuel_2012.pdf

- الفوائد المالية و تسجل محاسبيا في النتيجة؛
- استرجاع قيمة الأصل وتسجل محاسبيا في الحقوق؛
- الحقوق الممتلكة عن طريق هذه العقود هي أصول مالية وتتبع نفس قواعد التقييم التي تم عرضها سابقا.

لقد قام بنك سوسيتي جنرال بنشر قوائمه المالية لسنة 2012 وفق النظام المحاسبي المالي والذي يعتبر تطبيق للمعايير المحاسبية الدولية.

الفرع الثاني: مطابقة القوائم المالية مع المعايير المحاسبية الدولية

قام بنك سوسيتي جنرال الجزائر بعرض قوائمه المالية لسنة 2012 وفق النظام المحاسبي المالي وهذا ما نقوم به في هذا الفرع وهو محاولة ومطابقة هذه القوائم مع متطلبات المعايير المحاسبية الدولية والإفصاح المحاسبي.

أولا – مطابقة القوائم المالية لبنك سوسيتي جنرال مع المعيار المحاسبي الدولي رقم 01: عرض القوائم المالية

وضع هذا المعيار من أجل ضمان قابلية مقارنة القوائم المالية للمؤسسة مع القوائم المالية لمؤسسات أخرى، أو مقارنة القوائم المالية لنفس المؤسسة مع قوائم السنوات السابقة. لذلك فهو عنصر مهم في إتخاذ القرار بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية. ويتطلب هذا المعيار عند عرض القوائم المالية وجود هذه المعلومات على الأقل وهي:

- ✓ إسم المؤسسة؛
- ✓ بلد التأسيس؛
- ✓ الشكل القانوني للمؤسسة؛
- ✓ الفترة المالية؛
- ✓ ملخص النشاط؛
- ✓ عملة القيد.

والقوائم المطلوب عرضها ضمن هذا المعيار هي:

- قائمة الميزانية؛
- قائمة جدول حسابات النتائج؛

- قائمة التغير في حقوق الملكية؛
- قائمة التدفقات النقدية؛
- الملاحق التي توضح السياسات المحاسبية إيضاحات عن مختلف التغيرات.

ونلاحظ من خلال التقرير السنوي للبنك لسنة 2012 قد استوفى كل العناصر المذكورة أعلاه .

وقد قام البنك بعرض قائمة الميزانية، قائمة خارج الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول التغير في حقوق الملكية ضمن التقرير السنوي، واكتفى ببعض الإيضاحات البسيطة في تقرير محافظ الحسابات المعتمد من البنك، بالإضافة إلى بعض المدرجات التكرارية الموضحة لمجاميع حسابات القوائم المالية.

أولا– قائمة الميزانية

يشترط المعيار المحاسبي الدولي رقم 01 عرض القوائم المالية، الفصل بين الأصول والخصوم في الميزانية، وهذا ما أخذ به في نموذج قائمة الميزانية في النظام 09-05، كما أن النظام اشترط الترتيب التنازلي لاستحقاقات السيولة، كما هو مطلوب ضمن المعايير المحاسبية الدولية إضافة إلى تقسيم الأصول إلى مادية وغير مادية.

أ– الأصول: وقد تضمنت ما يلي:

1- النقد بالصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية ومركز الصكوك البريدية، ونجد أن مدونة النموذج R20 المحددة من طرف بنك الجزائر للتصريح بالوضعيات المحاسبية الشهرية توضح ما يتضمنه هذا الحساب، فالصندوق يحتوي على الأوراق والقطع النقدية بالعملة الجزائرية أو الأجنبية، كذلك القطع والسبائك الذهبية، إضافة إلى قيم أخرى (كالطوابع) أما البنك المركزي فيمثل الحسابات المفتوحة بالدينار من قبل البنك لدى بنك الجزائر، إضافة إلى تسهيلات الودائع، وأخيرا أرصدة الحسابات المفتوحة من طرف البنك لدى المصالح المالية لبريد الجزائر.

فنجد أن البنك وضع كل هذه الحسابات في مبلغ إجمالي قدره: 513 841 52 دج بينما كانت في سنة 2011 تقدر بـــ 911 211 35دج أي شهدت ارتفاع ملحوظ. حيث قام البنك بالإفصاح عن مجمل حسابات الأصول كلا على صدى وفقا لما جاء به المعيار المحاسبي الدولي IAS30 .حيث نجد أن مجمل الحسابات تشهد ارتفاعا في مبالغها وهذا ما يفسر تطور البنك .فمثلا سلفيات وحقوق الزبائن في سنة 2012 كانت 102.966.504 دج وقد كانت في سنة 2011 .111.745.712 دج حيث شهدت انخفاضا.

ب– الخصوم : وقد تضمنت ما يلي:

يؤخذ في جانب الخصوم الترتيب حسب الدفع للالتزام، فنجد أن بنك سوسيتي جنرال عرض قائمة الخصوم في الميزانية كما يلي:

حيث نجد أنه لا توجد للبنك أرصدة دائنة لبنك الجزائر(البنك المركزي) كما شهدت الديون تجاه الهيئات المالية انخفاضا في قيمتها مقارنة بسنة 2011.كما ارتفعت الديون تجاه الزبائن مقارنة بسنة 2011.

وتعد هذه المستحقات ضمن ما تطلبه المعيار ISA 30 في شكل ميزانية البنك، كما نلاحظ أن مجموع الأصول والخصوم قدر بـ 482 485 202دج وكان هذا في سنة 2012 بينما في سنة 2011 كانت 894 056 167 دج أي هذا ما يدل على ارتفاع في قيمة مجموع الأصول والخصوم، كما نجد أن بنك سوسيتي جنرال قد استوفى شروط ومتطلبات النظام المحاسبي في عرض حسابات الميزانية (الأصول و الخصوم).

ثانيا– قائمة خارج الميزانية

تعد قائمة خارج الميزانية من القوائم المالية المطلوبة ضمن القوائم المالية للبنك في النظام المحاسبي المالي وقد أوردها بنك سوسيتي جنرال في التقرير السنوي لسنة 2012.

فنجد أن الالتزامات المقبوضة قد انخفضت من 121 476 16 دج سنة 2011 إلى 092 464 12 دج في سنة 2012، حيث كانت هذه القيمة أي قيمة الانخفاض هي بالأساس تأكيد فتح للاعتمادات المستندية، التي تعتبر جزء من المشاريع الاستثمارية الكبرى، والعمل على فك ارتباطات الضمانات الدولية الملحقة بها، وكذلك نلاحظ انخفاض في الالتزامات المدفوعة وكانت بقيمة 995 104 دج.

ثالثا– جدول حسابات النتائج

لقد أخذ بنك سوسيتي جنرال في عرض جدول حسابات النتائج بنموذج 09-05 فقد تضمن مبالغ جدول حسابات النتائج لسنة 2011 للمقارنة.

فنجد أن الناتج البنكي الصافي يقدر ب 254 169 5دج نتيجة طرح كل من الفوائد والأعباء المماثلة و(عمولات) الأعباء وأعباء النشاطات الأخرى،(-/+) كل من الأرباح والخسائر الصافية على الأصول المالية المملوكة لغرض المعاملة أو المتاحة للبيع من إيرادات التشغيل والمتمثلة في :الفوائد والنواتج المماثلة، عمولات (النواتج)، إضافة إلى

نواتج النشاطات الأخرى .وتم طرح مبلغ الناتج البنكي الصافي من أعباء الاستغلال العامة ومخصصات الإهتلاك للأصول الثابتة للحصول على الناتج الإجمالي للاستغلال بمبلغ 240 956 8دج. والذي تم طرح مخصصات المؤونات وخسائر القيمة والمستحقات الغير قابلة للاسترداد، وإضافة استرجاع المؤونات وخسائر القيمة واسترداد الحسابات الدائنة المهتلكة . ليتم الحصول على ناتج الاستغلال الذي هو بقيمة 199 028 7 دج.

لتصبح النتيجة قبل الضريبة تساوي 199 028 7 دج ، والذي طرحت منه قيمة الضريبة (945 858 1) ليكون الناتج الصافي لسنة 2012 يقدر بـ 254 169 5 دج.حيث نرى أن الناتج الصافي ارتفع مقارنة بناتج سنة 2011 والذي قدر بـ 723 355 4 دج.

رابعا– جدول تدفقات الخزينة

لقد عرض بنك سوسيتي جنرال جدول تدفقات الخزينة وفق نموذج 09-05 أي وفق النظام المحاسبي المالي وتم عرضه وفق الطريقة المباشرة وغير المباشرة.فنجد أن الناتج قبل الضريبة شهد ارتفاعا في سنة 2012 مقارنة بسنة 2011وقد قدرت قيمة الزيادة بـ 405 980دج.كما شهد صافي تغير أموال الخزينة ارتفاعا بقيمة 699 109 8 دج. كما نلاحظ أن البنك احترم المعيار المحاسبي الدولي بجدول تدفقات الخزينة IAS 07 .

خامسا– جدول تغير حركة رؤوس الأموال

تم استحداث هذا الجدول مع النظام المحاسبي المالي، وقد عمل به بنك سوسيتي جنرال حيث تم عرض هذا الجدول وفق النموذج 09-05. كما تم عرض أرصدة كل من السنوات 2010-2011-2012 كما تم أيضا عرض رأس المال الذي لم يتغير خلال السنوات الثلاث.

ثانيا – مطابقة القوائم المالية للبنك مع الإبلاغ المالي رقم IFRS 07متطلبات الإفصاح للأدوات المالية

يتطلب معيار الإبلاغ المالي رقم 07 إفصاحات حول القيمة العادلة وكذا المخاطر الناشئة عن الأدوات المالية كمخاطر السيولة و الإئتمان والسوق وسنتعرض في هذا المبحث اذا ما كان بنك سوسييتي جنرال بقوم بالإفصاحات التي جاءت في هذا المعيار.

I. البنود بالقيمة العادلة

يتم الإفصاح في القوائم المالية لبنك سوسييتي جنرال الجزائر لسنة 2012عن الأصول والخصوم المالية بعد التسجيل الأولي لها بالقيمة العادلة .وكذا تبويب الأصول والخصوم المالية ضمن فئات، بالإضافة إلى تشكيل مؤونات خطر القروض.تحدد القيمة العادلة للأدوات المالية من خلال أسعار منشورة في سوق مالي نشط (سوق أوراق أو بورصة) أو تاجر، أو وسيط أوجهة منظمة كجهة حكومية، ونظرا للإطار النظامي لبنك سوسييتي جنرال الجزائر فهي غير ممثلة في السوق المالي أي الأدوات المالية غير متداولة في السوق، وبالتالي تعتبر آخر قيمة قبل إعداد القوائم المالية هي القيمة العادلة، إذا لم يحدث تغير في الظروف الاقتصادية خلال هذه الفترة.

II . السياسات المحاسبية

لقد تطرق البنك للعديد من المخاطر منها : خطر القرض، خطر السوق، أخطار هيكلية (المعدل، الصرف، السيولة) ، أخطار عدم التطابق، أخطار مرتبطة بتبييض رؤوس الأموال وتمويل الإرهاب، أخطار قانونية، أخطار جبائية، أخطار المرتبطة بالأمن

المعلوماتي وأخطار مرتبطة بأمن الأفراد والقيم والممتلكات. بنك سوسييتي جنرال الجزائر يعتمد على مبدأ الحيطة والحذر في تقييم المخاطر المختلفة وذلك بتخصيص مؤونات للأموال الممنوحة للغير (قروض للغير) منها مؤونة المخاطر والمصاريف، ورأس المال من أجل تغطية خطر بنكي عموما وذلك بتخصيص 5 % من القروض المتوسطة والطويلة الأجل. كما أفصح البنك على الحد الأعلى والأدنى الزمني للقروض الممنوحة للعملاء.

III . طبيعة ومدى المخاطر الناشئة

لقد تطرق بنك سوسييتي جنرال الجزائر إلى الإفصاحات النوعية بذكر المخاطر الناشئة من الأدوات المالية وكذا المؤونات المشكلة لمواجهة هذا الخطر[1]:

[1] من إعداد الطالب بالإعتماد على التقرير السنوي لسنة 2012، ص41 .
http://www.societegenerale.dz/pdf/rapport_annuel_2012.pdf

- **خطر اقرض:**

إدارة المخاطر لبنك سوسييتي جنرال الجزائر مهمتها الأساسية تسيير نظام التحكم بالأخطار باحترام المبادئ والقواعد المنصوص عليها من طرف السلطات الوصية الجزائرية، كل ارتفاع لمبلغ قرض الزبائن التجارية تكون محل ملف قرض رسمي وموثق بشكل كافي يتضمن تحليل ملائم وتوصيات مبررة للقرض على القاعدة التي يتم من خلالها انتقاء العمليات أوعدمه .خطوط القرض المبذولة بالمقابل هي جهود البنك المبذولة فيما يتعلق بالقرض بصفة عامة الممنوحة فترة قدرها سنة، هذه الخطوط يتم مراجعتها بعناية كبيرة.

- **أخطار التركز: (التكثف)**

تتبع أخطار التركز للجهات المقابلة على مستوى الجهات المقابلة الأساسية الزبون أو مجمع زبون، وتكون محل التصريح(للمنظمات الوصية الجزائرية والتابعة لمجمع سوسييتي جنرال) فيما يخص المساعدات الممنوحة لفروع المجمعات العالمية الكبيرة، كل ملفات القروض مهما كان مبلغها يتم تحليلها تحت زاوية خطر الجهات المقابلة والتركز في 2012/12/31 لم يستفيد أي زبون من أي مساعدة تجاوزت حد 25 % من رأس مال بنك سوسييتي جنرال الجزائر . وأيضا في نفس التاريخ مبلغ الأخطار المحتملة فيما يخص المستفيدين والتي تجاوزت أخطارهم 15 % من رأسمال الخاص ببنك سوسييتي جنرال الجزائر-كانت أقل ب 10 مرات من رأسمالها الخاص الصافي.

- **الأخطار العملياتية (التشغيلية:)**

تتمثل في خطر الخسارة الناتج عن عدم التأقلم أو العجز المحتمل من طرف إجراءات شخصية والنظام الداخلي أو الناتج عن وقائع خارجية .هذا التعريف النظامي يتضمن خطر قانوني ما عدا أخطار إستراتيجية وأخطار الشهرة. في هذا البنك الأخطار التشغيلية تجمع على 8 مجموعات : خلافات تجارية، خلافات مع السلطة، الأخطاء المتعلقة بتقييم الأخطار، أخطاء التنفيذ، الغش ونشاطات أخرى إجرامية، نشاطات غير مسموح بها أو غير قانونية في الأسواق، خسائر وسائل الاستغلال و أخيرا ضعف أو عجز نظام المعلومات.

✓ **نشاطات RCSA (أخطار وتقييم الرقابة الداخلية:)**

أنجزت البنك نشاط تقييم ذاتي ذو أخطار والرقابة الداخلية في 2011-2012 عملية أخطار وتقييم الرقابة الداخلية هدفها تحديد وقياس العرض للبنك لمختلف الأخطار التشغيلية. يسمح بإعداد خريطة المهن والنشاطات والأخطار الملازمة والمتبقية بعد الأخذ بحين الاعتبار جودة أنظمة الوقاية والرقابة (وجود إجراءات وضع مراقبة دائمة.)

✓ **المؤشرات المفتاحية للأخطار(KRI)**

هي معطيات موضوعية كمية تسمح بالتقييم بطريقة دورية (ثلاثية) مستوى الخطر بالوحدة على سبيل المثال المعدل الدوري للعمال، عدد احتجاجات الزبائن، عدد أخطاء الخزينة، عدد العمليات المعلقة...الخ .عند الوصول إلى مستوى معين يسمح بإنذار البنك ما بين 2011 و 2012 عدد المؤشرات المفتاحية للأخطار انتقل من 16 إلى 31 من أجل تحسين الأخطار المترتبة عن3 مجموعات : الأخطار التشغيلية، خلافات تجارية وخلافات مع السلطات وأخطاء التنفيذ[1].)

✓ **تأمين أنظمة المعلومات**

تأمين نظام المعلومات يحدد عن طريق مجمل المعطيات والمصادر (المادية والبرمجية) للبنك؛ يشمل النظام الذي يسمح بمعالجة المعطيات، تخزينها ونشرها، حيث يمثل أصلا هامّا يتوجب حمايته .الأمن المعلوماتي يقتضي تأمين مجموع المعطيات والمصادر المستعملة فقط في الإطار المخصص له.

✓ **مخطط مواصلة النشاط:**

سوسييتي جنرال الجزائر تتمتع بنظام يسعى إلى وقايتها بمختلف الأحداث و الوقائع مهما كان مصدرها طبيعيا أو إنسانيا (الفيضانات، الزلال، حريق،عطل،إضرابات،عدوى، أعمال شغب) ...، والتي بإمكانها أن تشكل إضطرابا وتشويش كلي أو جزئي لسير نشاطات البنك.

- **مخاطر التسوية:**

هذا الصنف من المخاطر يقيس قدرة الوسيط على الوفاء بإلتزاماتهم عند الصفقات المرتبطة بالأسواق المالية عند الأخذ بعين الإعتبار الإطار النظامي، هذا البنك معني فقط بأسواق الصرف، أما صفقات العملة الصعبة لا يمكن القيام بها إلا عن طريق وسيط وحيد الذي هو المنظم نفسه (بنك الجزائر) ومنه خطر عدم الدفع يمكن اعتباره كخطر حقيقي يعارض بنك سوسييتي جنرال الجزائر.

[1] من إعداد الطالب بالإعتماد على التقرير السنوي لسنة 2012، ص 42.
http://www.societegenerale.dz/pdf/rapport_annuel_2012.pdf

- **مخاطر السيولة:**

تسيير خطر السيولة مؤمن من طرف قسم الخزينة الموضوعة مباشرة تحت سلطة الإدارة المالية للبنك .حالة السيولة يتم تتبعها يوميا مع عملية التنبؤ بوضع حالة وقائية للأيام القادمة، حيث يتم إعداد تقرير يومي ووثيقة شهرية شاملة للإدارة العامة، فمخطر السيولة يعتبر كخطر هيكلي ويتم فحصه دوريا كل3 (أشهر.)

- **الأخطار المرتبطة بتبييض الأموال وتمويل الإرهاب:**

وحدة مواجهة تبييض رؤوس الأموال وتمويل الإرهاب هي جزء من إدارة المخاطر التشغيلية والمطبقة منذ ديسمبر 2009 والتي ترتبط هي أيضا بالإدارة العامة .وحدة الأخطار المرتبطة بتبييض الأموال وتمويل الإرهاب وحدة مشكلة من مسيرين تحت مسؤولية وحدة داخل البنك التي تقع في السلم الهرمي تحت مسؤول الرقابة الدائمة، هذه الوحدة مهمتها وضع جهاز للوقاية ضد تبييض الأموال، بتشكل هذا الجهاز حول: توجيهات وتعليمات داخلية، مقياس تكوين لمجمل العمال، جهاز رقابة متموقع في الوكالات والمصالح المركزية.

- **الأخطار المرتبطة بالعمليات التجارية وحركة رؤوس الأموال في الجزائر:**

فيما يتعلق بالتصفية يكون التصريح المركزي على مستوى مصلحة التصفية المرتبطة بالبرنامج Back Office Comx . مركزية متابعة الملفات المصفاة للوكالات في الجزائر العاصمة تم القيام بها في 2012 بالنسبة لدورة النشاط 40130 ملف تم تصريح به.

- **جهاز قياس أخطار السوق:**

أخذا بعين الاعتبار الإطار النظامي والأسواق المالية، بنك سوسييتي جنرال الجزائر ليس ممثل في السوق المالي، وبالتالي يتم معالجة العمليات لحساب الغير أيا كان تعلق الأمر بالاعتماد المستندي، التحويلات الموطنة في البنك أو عمليات الصرف .هذه العمليات المختلفة يتم تأطيرها وتتبعها ومراقبتها من طرف مصلحة المراقبة والرقابة المحاسبية المرتبطة ببرنامج Back Office Comx الذي يرسل طلبات المعالجة لهذه العمليات منذ منتصف 2012 هناك مصلحة مرتبطة بإدارة الخزينة التي تهتم بتتبع الأوامر السابقة الصادرة من بنك الجزائر التي تعتبر الهيئة الوحيدة المخولة لها تسيير هذا السوق.الإفصاحات الكمية عن المخاطر الناتجة لقد تم الإفصاح عنها في التقرير المالي للبنك.

ثالثا – مطابقة القوائم المالية للبنك مع الإبلاغ المالي رقم IAS 07 قائمة تدفقات الخزينة مع متطلبات الإفصاح المحاسبي

تضمن المعيار المحاسبي الدولي السابع IAS 07 شروط ومتطلبات الإفصاح عن البيانات المتعلقة بقائمة تدفقات الخزينة، حيث نجد أن بنك سوسيتي قد اعتمد في إعداد جدول تدفقات الخزينة على هذا المعيار من حيث:

- صنف التدفقات النقدية المتعلقة بالعناصر غير العادية حسب الأنشطة المتولدة عنها، سواء كانت من الأنشطة التشغيلية أو الاستثمارية أو التمويلية كما هو مناسب، وأفصح عنها بشكل منفصل لمساعدة مستخدمي القوائم المالية على فهم آثرها على التدفقات النقدية الحالية والمستقبلية للبنك؛
- أفصح البنك بشكل مفصل عن التدفقات النقدية المقبوضة والمدفوعة من الفوائد والأرباح، وصنف كل منها حسب الأنشطة؛
- أفصح البنك عن التدفقات النقدية المتعلقة بالضرائب المدفوعة عن الدخل، والتي هي تصنف ضمن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية؛
- قام البنك بالإفصاح عن التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية، والتي تعتبر مهمة وذلك لأن هذه التدفقات تمثل مدى ما يدفع على الموارد التي تستخدم في توليد دخل وتدفقات نقدية مستقبلية.

لقد قام البنك باحترام المعيار الدولي السابع المتعلق بتدفقات الخزينة، حيث يعتبر الإفصاح عن تدفقات الخزينة أمر مهم بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية البنكية وهذا لكي تساعدهم على اتخاذ القرار بشأن ما إذا كان البنك يقوم بالاستثمار بشكل ملائم أم لا، وإن احترام هذا المعيار يمكن مستخدمي القوائم المالية البنكية الحصول على معلومات تمكنهم من تقييم التغيرات كما تمكنهم من عمل التقديرات والمقارنات فيما يتعلق بالقيم الحالية للتدفقات النقدية المتعلقة بالبنك .

خلاصة الفصل

بعدما قمنا بعرض بنك سوسيتي جنرال وتقديم لمحة تاريخية عن هذا البنك في الجزائر، وبعدها تم عرض القوائم المالية من سنة 2008 إلى غاية 2012، أي حسب المخطط المحاسبي البنكي والنظام المحاسبي البنكي ومقارنة قيمة الإفصاح وهذا بتطبيق معادلة Theil والتي تهدف إلى قياس المحتوى الإعلامي للقوائم المالية ووجدنا في معظم السنوات أن قيمة الإفصاح في تزايد مستمر.

وبعدها قمنا بتحليل التقرير السنوي لسنة 2012 ومطابقة القوائم المالية وفق النظام المحاسبي والمعايير المحاسبية الدولية مع متطلبات الإفصاح المحاسبي، حيث تم إستنتاج أن البنك يقوم بإعداد القوائم المالية وفق قوانين النظام المحاسبي بعدما أفصح عن جميع السياسات المحاسبية وهذا ما هو مطلوب ضمن متطلبات الإفصاح المحاسبي في النظام المحاسبي المالي.

ونرى أيضا أن البنك قام بتطبيق المعيار 01 عرض ونشر القوائم المالية، والمعيار 07 الأدوات المالية: الإفصاحات حيث نجد أن البنك مواكب للمعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي، وهذا ما تثبته مكانه الدولية.

الخاتمة

يتمثل موضوع هذه الدراسة في الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك التجارية من منظور النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية، و الذي من خلاله حاولنا معالجة الإشكالية التي تتمحور حول مدى استجابة القوائم المالية البنكية لمتطلبات الإفصاح المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبية الدولية، و التي تمت معالجتها من خلال اختبار الفرضيات التي تمت الإشارة إليها في المقدمة، حيث سنتناول في هذه الخلاصة ما تم التوصل إليه من استنتاجات بشقيها النظري والعلمي و كذا التوصيات التي نراها ضرورية لتفعيل الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك وفق ما جاء به النظام المحاسبي والمعايير المحاسبية الدولية، بالإضافة إلى محاولة إعطاء مجموعة من الآفاق البحثية لهذه الدراسة.

إن الساحة المالية والمصرفية شهدت جملة من التحولات العميقة سواء في طريقة إدارتها أوفي المعايير المستخدمة لتقييمها، فضلا عن توسيع مجالات اهتمامها ووظائفها، الأمر الذي فرض عليها التكيف مع هذه التحولات قصد استيعابها ضمانا للبقاء .ولقد عرف النظام المصرفي الجزائري جملة من التحولات منها مما نتج عنه انتقال الاقتصاد الجزائري من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق، مما ساعد البنوك بالحرص على استغلال الموارد المالية على أحسن وجه من خلال تشغيلها بشكل يضمن لها تحقيق أهدافها ، إستراتيجياتها ، برامجها و غاياتها ضمن إطار البيئة المالية و المصرفية التنافسية سعيا منها لبناء مركزا إستراتيجيا متميز من خلال اعتماد استراتيجيات مالية و مصرفية ترتكز على أحدث تقنيات و طرق التحكم المستعملة في عملية تمويل النشاط الاقتصادي لتفادي كل المخاطر التي قد تنجر عنها خاصة في ظل الأوضاع الراهنة لبناء علاقة جديدة بين المؤسسات و الدول لإعطاء دفعة قوية للاقتصاد الوطني ضمن مفهوم الاستقلالية المالية.

وانطلاق من أهمية القوائم المالية كمخرجات للنظام المحاسبي القائم في المنشأة يتوجب إعداد هذه القوائم على أسس تتفق مع متطلبات الإفصاح عن الأمور الغامضة ذات التأثير النسبي الهام في عملية اتخاذ القرار إذ أن أي تضليل في المعلومات المتضمنة في هذه القوائم من شأنه أن يفقدها أهميتها وبالتالي التأثير على قرار الاستثمار الذي يعتبر من القرارات الهامة والخطيرة مما يستلزم توفر معلومات على درجة كبيرة من الدقة والموضوعية . وهذا ما اهتم به مجلس المحاسبة الدولية وعمدت إلى إصدار معايير محاسبية تشمل البيانات الواجب الإفصاح عنها في معيار التقرير المالي رقم IFRS07 الافصاحات المالية والذي ركز على الإفصاح في مجال البنوك والمؤسسات المالية.

الجزائر بدورها عمدت إلى إصلاح النظام المصرفي مع دخولها إلى اقتصاد السوق الأمر الذي أجبر البنوك على التفكير السريع و العميق في تحسين الخدمات وتنويعها، قامت السلطات النقدية بإصدار مجموعة من القوانين لمواكبة المحاسبة البنكية و التغيرات الاقتصادية ومن بين هذه القوانين والقرارات : النظام رقم 09-04في 23 جويلية 2009 والمتضمن مخطط حسابات بنكي والقواعد المحاسبية البنكية المطبقة في البنك والمؤسسات المالية، وكذلك النظام رقم

09-05 في 18 أكتوبر 2009 المتعلق بإعداد وعرض القوائم المالية، و النظام رقم 09-08 في 12 ديسمبر 2009 المتعلقة بقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي للأدوات المالية من طرف البنوك والمؤسسات المالية.

وبهذا فان الجزائر عمدت إلى تطبيق القوانين التي جاء بها النظام المحاسبي المالي على المحاسبة البنكية لتتماشى واقتصادها الوطني وتغيراتها حتى تضمن القوائم المالية مستوى عال في الإفصاح المالي والمحاسبي و تكون معدة وفق أسس واضحة و مفهومة لدى متخذي القرارات، لأن هذا النظام مستمد من المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS).

نتائج اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: يتم عرض القوائم المالية للبنوك التجارية وبالتحديد بنك سوسييتي جنرال الجزائر وفقا لقوانين النظام المحاسبي المالي، نظرا لمساهمتها في إعطاء صورة واضحة عن المركز المالي للبنك، ولقد اتضح أن هذه الفرضية صحيحة لأن البنك قام بعرض كل القوائم المالية كما جاء في قوانين النظام : الميزانية، خارج الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول التغير في الأموال الخاصة والملاحق.

الفرضية الثانية: يتم الإفصاح عن كافة السياسات المحاسبية الهامة عن أسس القياس المستخدمة في إعداد القوائم المالية والسياسات المحاسبية الأخرى المستخدمة الوثيقة الصلة بفهم القوائم المالية، بالفعل قام البنك بالإفصاح عن كافة السياسات المستخدمة في التقرير المالي له ومنه هذه الفرضية صحيحة.

الفرضية الثالثة: يقوم البنك بتطبيق معيار الإبلاغ المالي الأدوات المالية : الإفصاحات IFRS07 في الإفصاح عن البيانات المالية في القوائم المالية .يقوم البنك بالإفصاح عن الخصوم والأصول المالية بالقيمة العادلة، أما الأصول المادية والمعنوية فيتم الإفصاح عنها بالتكلفة التاريخية وكذا الإفصاح عن المخاطر المحاسبية الناشئة من الأدوات المالية والمؤونات المخصصة لمواجهة الخطر، ومنه الفرضية صحيحة.

من خلال دراستنا لبنك سوسييتي جنرال الجزائر توصلنا إلى النتائج التالية والتي يمكن تعميمها على البنوك التجارية الجزائرية لأنها تطبق نفس القوانين.

- المعلومات التي أفصح عنها البنك في التقارير المالية تعتبر كافية لتلبية احتياجات المستخدمين ومساعدتهم على اتخاذ القرارات الاقتصادية السليمة لأنها تقوم بإعداد القوائم كاملة كما جاء في النظام المحاسبي المالي.
- عرض الملاحظات والإيضاحات المرافقة للقوائم المالية للبنك والتي يمكن أن توضح الكثير من الأمور الغامضة فيها، لا يمكن ذكرها ضمن هذه القوائم المالية بل تأتي في جداول مستقلة بعد عرض القوائم المالية مما يزيد من درجة الإفصاح عن المعلومات المالية في هذه القوائم.

التوصيات: بناءا على النتائج المتوصل إليها نقترح ما يلي:

- ✓ تطوير عمل البنك من خلال إدخال النظم الالكترونية إلى العمل المصرفي وتحسين مستوى الخدمات المصرفية والسعي لتقديم منتجات جديدة كالصراف الآلي وبطاقات الائتمان، وبذلك يصبح البنك قادر على مواكبة التطورات الاقتصادية المتسارعة وتحسين أداء المصرف من خلال تقليل الروتين والخطأ إلى أدنى حد.
- ✓ تكثيف البرامج التعليمية والتدريبية للعاملين في البنك للتعريف بمفاهيم المحاسبة وأهدافها وكذلك بمعايير الإفصاح المحاسبي، وهذا سيؤدي إلى زيادة المحاسبين المؤهلين القادرين على التطبيق الأمثل للمبادئ والسياسات والمتطلبات المحاسبية.
- ✓ التقليل من القيود المفروضة على عمليات منح القروض والخدمات لأن ذلك يساعد على زيادة عدد المتعاملين مع البنك، وكذلك القيود المفروضة على إمكانية الحصول على أية معلومات تفصيلية تخص القوائم المالية الخاصة بالبنك.

آفاق البحث:

وفي الأخير فان أي عمل ومهما كانت الجهود المبذولة فيه فانه لا يخلوا من النقائص، وهذا العمل عبارة عن جزء صغير من سلسلة كبيرة في مجال المحاسبة الدولية والقطاع البنكي فلقد بحث فيه الكثير ومازال مفتوحا لباحثين جدد لدراسته من زوايا جديدة تخدم البحث العلمي بصفة عامة، كما نتمنى أن تكون إسقاط لواقعنا الوطني بصفة خاصة ليكون الباحث بدراسته مرآة لاقتصاد وطنه ومن أهم المواضيع التي أقترحها للدراسة لشخصي أو لغيري:

- مدى التزام البنوك الجزائرية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي وفق المعايير المحاسبية الدولية؛
- دور الإفصاح المحاسبي في البنوك وأثره على اتخاذ القرارات؛
- عرض وتحليل القوائم المالية للبنوك وفق المعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المصادر والمراجع باللغة العربية

I. الكتب :

1. إيهاب نظمي إبراهيم.حسين توفيق مصطفي-**محاسبة المنشآت المالية (البنوك وشركات التأمين)**، مكتبة المجتمع العربي، الأردن.2009.

2. إلياس قلاب ذبيح، **محاضرات المحاسبة الخاصة (المحاسبة البنكية)**، جامعة 8 ماي 1945 قالمة،2013.

3. الصبان محمد سمير- **أصول القياس والإفصاح المحاسبي**- الدار الجامعية، بيروت، 1991.

4. الطاهر لطرش-**تقنيات البنوك**-الطبعة السابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

5. بلعزوز بن علي- **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**-الطبعة الثانية-ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر-2006.

6. جعفر عبد الإله نعمه-**النظم المحاسبية في البنوك وشركات التأمين**-الطبعة الأولى،دار المناهج،عمان الأردن،2007.

7. خالد جمال الجعارات، **معايير التقارير المالية الدولية IAS/IFRS**، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2008،.

8. خيرت ضيف-**محاسبة المنشآت المالية في محاسبة البنوك**-دار النهضة، دون سنة النشر.

9. ريتشارد شرويدر وآخرون، تعريب خالد علي أحمد كاجيجي، إبراهيم ولد محمد فال- **نظرية المحاسبة**- دار المريخ، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2006.

10. طارق عبد العال حماد-**حوكمة الشركات،مفاهيم-تجارب-تطبيقات الحوكمة في البنوك**،الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2005.

11. عبد المنعم عوض الله،محمد عبد العزيز حجازي،محمود عباس حمدي- **تحليل ونقد القوائم المالية**- دار الكتب المصرية،1993.

12. فائق شقير، عاطف الأخرس، عبد الرحمن سالم-**محاسبة البنوك**-الطبعة الثالثة، دار المسيرة، الأردن 2008.

13. محمد أبو نصار، جمعة حميدات - **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية- الجوانب النظرية والعملية**- الطبعة الثالثة، دار وائل، الأردن، 2013.

14. محمد جمال علي هلالي،عبد الرزاق شحادة-**محاسبة المؤسسات المالية(البنوك التجارية وشركات التأمين)-** دار المناهج، عمان الأردن، 2007.

15. مفيد عبد اللاوي-**محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسات النقدية**-مطبعة مزوار، الجزائر، 2007.

16. وليد الحيالي- **نظرية المحاسبة**- الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، 2007.

II. الرسائل الجامعية

1. الحاج نوي- **إنعكاسات تطبيق التوحيد المحاسبي على القوائم المالية للمؤسسة الإقتصادية الجزائرية**- مذكرة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف 2008.

2. بزماوي محمد، **القياس والإفصاح المحاسبي للأداء الاجتماعي في المنشآت الصناعية**، رسالة ماجستير، جامعة سعد دحلب البليدة،2000 .

3. بكاري جليلة-**القوائم المالية البنكية في ظل النظام المحاسبي المالي**-مذكر ماستر،جامعة ورقلة، 2012.

4. جلال محرزي-**نحو تطوير وعصرنة القطاع المصرفي**-أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006.

5. حاج محمد فتاح- **دراسة المخطط المحاسبي للبنوك والمؤسسات المالية النقدية ومدى تطبيقه،حالة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط** - مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر2000 ،.

6. رولا كاسر لايقة- **القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورهما في ترشيد قرارات الاستثمار**- مذكرة ماجستير، جامعة تشرين، سوريا،2007.

7. سليم بن رحمون- **تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد**- مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013.

8. عمر محمد فهد الشيخ عثمان- **إدارة الموجودات/المطلوبات لدى البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية- دراسة تحليلية تطبيقية مقارنة**، أطروحة دكتوراه، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والبنكية، جامعة دمشق، 2009.

9. عبد المنعم عطا العلول، **دور الإفصاح المحاسبي في دعم نظام الرقابة والمسائلة في الشركات المساهمة العامة(قطاع غزة)**، مذكرة ماجستير،غير منشورة، الجامعة الإسلامية، بغزة 2007.

10. قوادري محمد، **قياس بنود القوائم المالية وفق المعايير الدولية IAS/IFRS**، مذكرة ماجستير،جامعة سعد دحلب البليدة،2010.

11. محمد دوة-**دور البنوك في الصناعة**-بحث يدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير،جامعة سعد دحلب البليدة،2004.

12. مريم صغير موح-**القوائم المالية في ظل المعايير المحاسبية الدولية**-مذكرة ماجستير، جامعة سعد دحلب،2010.

13. مشري حسناء، **دور وأهمية القوائم المالية في اتخاذ القرارات**، مذكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2007.

14. محمد الدينوري سالمي- **قائمة التدفقات النقدية في ظل المعايير المحاسبية الدولية–** مذكرة ماجستير، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة،2009.

15. نسيب الجباري**– الإفصاح المحاسبي في ظل المعايير المحاسبية الدولية وأثرها على جودة المعلومة**-مذكرة ماستر،جامعة ورقلة،2013.

16. وهيبة خروبي-**تطور الجهاز البنكي ومعوقات البنوك الخاصة في الجزائر**-حالة بنك البركة الجزائري،مذكرة ماجستير،جامعة سعد دحلب البليدة،2005.

III. الملتقيات

1. ناصر سليمان- **النظام البنكي الجزائري واتفاقيات بازل**- ملتقى المنظومة البنكية الجزائرية والتحولات الاقتصادية،واقع وتحديات،جامعة الشلف،14-15 ديسمبر2004.

IV. القوانين

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية-**المادة 10 من القانون 86-12 المؤرخ في 19أوت 1986 المتعلق بنظام البنوك والقرض** العدد 34.

2. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية-**المادة 03 من القانون 88-01 المؤرخ في 12جانفي 1988 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية** العدد02.

3. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،**المادة02، النظام 92-08المؤرخ في 17نوفمبر1992 المتضمن المخطط المحاسبي للبنوك والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية** العدد 13.

4. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **النظام 09-05 المؤرخ في 18 أكتوبر 2009 المتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية** العدد 76.

ثانيا– المراجع باللغة الأجنبية

I – الكتب

1. Article ;wise GEEK ;clear answers for common question ; what is accounting disclosure.
2. Noureddine sabri.les NORMES Comptables inter national ias/ifrs & le passage aun scf algérien. Mousson des livres. Alger-2011.
3. C. Maillet-Boudrier. A LE MANH.OP.CIT.

II –المواقع الإلكترونية

1.http://www.wisegeek.org/what-is-accounting-disclosure.htm, consulté le :23/03/2013 à11 :25.

2.http://www.societegenerale.dz/pdf/rapport_annuel_2012.pdf le 15/04/2014 à 17:30

قائمة الملاحق

الملحق رقم (01)

BILANS COMPARÉS 2008/2009

ACTIF

LIBELLÉ	MONTANT 2008	MONTANT 2009	VARIATION
Caisse, banques centrales, C.C.P.	14 670 078 405	40 604 477 649	25 934 399 244
Effets publics et valeurs assimilées	•	•	•
Créances s/institutions financières	5 395 506 574	6 729 048 988	1 333 542 413
• À vue	3 295 506 574	5 001 532 191	1 706 025 616
• À terme	2 100 000 000	1 727 516 797	-372 483 203
Créances sur la clientèle	80 247 047 858	82 903 325 927	2 656 278 069
• Créances commerciales	3 802 380 397	4 577 631 502	775 251 105
• Autres concours à la clientèle	46 527 470 588	45 173 543 125	-1 353 927 463
• Comptes ordinaires débiteurs	29 917 196 874	33 152 151 301	3 234 954 426
Obligation & autres titres à revenu fixe	337 830 466	361 995 671	24 165 205
Actions & autres titres revenu variable	•	•	•
Participations & activités portefeuille	15 675 000	15 675 000	•
Parts dans les entreprises liées	•	•	•
Crédit-bail & opérations assimilées	5 198 768 770	4 801 127 286	-397 641 484
Location simple	•	•	•
Immobilisations incorporelles	172 192 242	88 258 965	-83 933 277
Immobilisations corporelles	1 809 868 240	2 371 491 574	561 623 334
Autres actions	•	•	•
Capital souscrit non verse	•	•	•
Autres actifs	1 223 165 671	5 253 033 326	4 029 867 655
Comptes de régularisation	332 079 320	908 451 189	576 371 869
Résultat de l'exercice	•	•	•
TOTAL DE L'ACTIF	**109 402 212 546**	**144 036 885 574**	**34 634 673 028**

PASSIF

LIBELLÉ	MONTANT 2008	MONTANT 2009	VARIATION
Banques centrales, C.C.P.	•	•	•
Dettes envers institutions financières	1 106 955 956	395 081 196	-711 874 760
• À vue	6 955 956	6 938 406	-17 550
• À terme	1 100 000 000	388 142 790	-711 857 210
Comptes créditeurs de la clientèle	74 739 681 702	100 863 431 084	26 123 749 382
• Comptes d'épargne	7 845 777 498	12 879 051 176	5 033 273 677
• À vue	7 845 777 498	12 879 051 176	5 033 273 677
• À terme	•	•	•
• Autres dettes	66 893 904 203	87 984 379 908	21 090 475 705
• À vue	58 341 706 961	79 819 126 682	21 477 419 721
• À terme	8 552 197 243	8 165 253 226	-386 944 017
Dettes représentées par un titre	6 108 023 595	7 388 589 206	1 280 565 611
• Bons de caisse	6 108 023 595	7 388 589 206	1 280 565 611
• Titres interbanc. & Titres créances negoc.	•	•	•
• Emprunts obligataires	•	•	•
• Autres dettes représentées par un titre	•	•	•
Autres passifs	16 878 731 388	14 291 019 928	-2 587 711 459
Comptes de régularisation	614 621 621	512 503 050	-102 118 570
Provisions pour risques et charges	2 057 606 022	2 093 263 108	35 657 086
Provisions réglementées	•	•	•
Fonds pour risques bancaires généraux	2 004 670 847	2 509 375 093	504 704 246
Subventions d'investissements	•	•	•
Dettes subordonnées	•	•	•
Capital social	2 500 000 000	10 000 000 000	7 500 000 000
Primes liées au capital	•	•	•
Réserves	526 265 122	597 715 420	71 450 298
Écart de réévaluation	•	•	•
Report à nouveau (+)	1 436 650 334	2 794 205 995	1 357 555 661
Résultat de l'exercice	1 429 005 959	2 591 701 493	1 162 695 534
TOTAL DU PASSIF	**109 402 212 546**	**144 036 885 574**	**34 634 673 028**

الملحق رقم (02)

VI | ÉTATS FINANCIERS

ACTIF

Unité:000 DZD

LIBELLÉ	NOTE	MONTANT 2012	MONTANT 2011	VARIATION
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux	2.1	52 841 513	35 211 911	17 629 602
Actifs financiers disponibles à la vente		74 703	74 703	0
Prêts et créances sur les institutions financières	2.2	39 635 781	13 324 785	26 310 995
Prêts et créances sur la clientèle	2.3	102 966 504	111 745 712	-8 779 208
Impôts courants - Actif		1 931 296	1 629 944	301 352
Impôts différés - Actif		1 420 352	903 676	516 676
Autres actifs	2.4	161 267	560 517	-399 249
Comptes de régularisation - Actif	2.4	1 605 367	1 697 964	-92 597
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	2.5	15 675	15 675	0
immobilisations corporelles	2.6	1 737 157	1 849 387	-112 230
Immobilisations incorporelles	2.6	95 866	42 620	53 246
TOTAL DE L'ACTIF		**202 485 482**	**167 056 894**	**35 428 588**

PASSIF

Unité:000 DZD

LIBELLÉ	NOTE	MONTANT 2012	MONTANT 2011	VARIATION
Banque centrale		0	0	0
Dettes envers les institutions financières	2.7	132 101	220 957	-88 856
Dettes envers la clientèle	2.8	153 408 358	123 816 897	29 591 461
Dettes représentées par un titre	2.9	7 821 607	8 111 659	-290 052
Impôts courants - Passif		2 375 621	2 145 885	229 737
Impôts différés - Passif		0	0	0
Autres passifs	2.10	2 549 461	3 914 878	-1 365 418
Comptes de régularisation - Passif	2.10	8 456 563	4 349 560	4 107 002
Provisions pour risques et charges		622 624	150 924	471 700
Fonds pour risques bancaires généraux	2.11	4 444 638	4 670 878	-226 240
Dettes subordonnées		0		0
Capital		10 000 000	10 000 000	0
Primes liées au capital		0		0
Réserves		7 505 255	4 931 450	2 573 805
Écart de réévaluation		0		0
Report à nouveau (+/-)		0	388 082	-388 082
Résultat de l'exercice		5 169 254	4 355 723	813 531
TOTAL DU PASSIF		**202 485 482**	**167 056 894**	**35 428 588**

الملحق رقم (03)

VI | ETATS FINANCIERS

ACTIF

Unité : 000 DZD

LIBELLÉ	NOTE	MONTANT 2011	MONTANT 2010	VARIATION
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux	2.1	35 211 911	26 415 066	8 796 845
Actifs financiers disponibles à la vente		74 703	124 560	-49 857
Prêts et créances sur les institutions financières	2.2	13 324 785	11 453 886	1 870 899
Prêts et créances sur la clientèle	2.3	111 745 712	104 829 904	6 915 808
Impôts courants - Actif		1 629 944	1 167 065	462 879
Impôts différés - Actif		903 676	486 895	416 781
Autres actifs	2.4	560 517	1 195 466	-634 949
Comptes de régularisation - Actif	2.4	1 697 964	10 475 589	-8 777 625
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	2.5	15 675	15 675	0
immobilisations corporelles	2.6	1 849 387	2 012 405	-163 019
Immobilisations incorporelles	2.6	42 620	49 195	-6 574
TOTAL DE L'ACTIF		167 056 894	**158 225 705**	**8 831 189**

PASSIF

Unité : 000 DZD

LIBELLÉ	NOTE	MONTANT 2011	MONTANT 2010	VARIATION
Banque centrale		0	0	0
Dettes envers les institutions financières	2.7	220 957	306 491	-85 533
Dettes envers la clientèle	2.8	123 816 897	109 299 451	14 517 446
Dettes représentées par un titre	2.9	8 111 659	8 317 997	-206 338
Impôts courants - Passif		2 137 164	1 823 658	313 506
Impôts différés - Passif		0	22 107	-22 107
Autres passifs	2.10	3 914 878	2 921 555	993 323
Comptes de régularisation - Passif	2.10	4 349 560	13 530 693	-9 181 133
Provisions pour risques et charges		150 924	154 064	-3 140
Fonds pour risques bancaires généraux	2.11	4 670 878	4 685 157	-14 279
Dettes subordonnées				0
Capital		10 000 000	10 000 000	0
Primes liées au capital				0
Réserves		4 931 450	3 353 623	1 577 827
Ecart de réévaluation				0
Report à nouveau (+/-)		388 082	388 082	0
Résultat de l'exercice		4 364 443	3 422 827	941 616
TOTAL DU PASSIF		167 056 894	158 225 705	8 831 189

TABLEAU DES COMPTES DE RÉSULTATS (TCR) COMPARÉS 2008/2009

CHARGES

LIBELLÉ	MONTANT 2008	MONTANT 2009	VARIATION
Charges d'exploitation bancaire	2 412 178 323	3 062 213 918	650 035 595
Intérêts et charges assimilées	570 917 109	718 428 794	147 511 685
• Sur operat. Avec institut. Financières	51 253 415	24 074 072	-27 179 343
• Sur operat. Avec la clientèle	519 030 094	693 721 122	174 691 028
• Sur obligat. Et autres titres revenu fixe	633 600	633 600	0
• Autres intérêts et charges assimilées	•	•	•
Charges s/op. Crédit-bail & op. Assimil.	1 797 789 228	2 241 580 760	443 791 532
Charges s/op. Location simple	•	•	•
Commissions	43 471 986	102 204 364	58 732 378
Autres charges exploit. Bancaire	•	•	•
Autres charges	9 102 313 573	9 618 905 441	516 591 868
Charges d'exploitation générale	3 517 640 018	4 384 711 001	867 070 983
• Services	1 327 118 343	2 017 383 423	690 265 079
• Frais de personnel	1 505 919 311	1 721 289 565	215 370 254
• Impôts et taxes	331 456 193	297 747 039	-33 709 154
• Charges diverses	353 146 170	348 290 974	-4 855 196
Dot aux prov et pertes / créance irrecouvrables	2 690 719 942	2 272 309 532	-418 410 410
Dot aux amort et prov sur immo incor et corp	2 245 684 024	2 716 790 105	471 106 081
Charges exceptionnelles	95 441 794	245 094 802	149 653 008
Impôts sur les bénéfices	552 827 794	1 296 738 685	743 910 891
BÉNÉFICE DE L'EXERCICE	1 429 005 959	2 591 701 493	1 162 695 534

PRODUITS

LIBELLÉ	MONTANT 2008	MONTANT 2009	VARIATION
Produits d'exploitation bancaire	11 877 371 340	14 571 891 801	2 694 520 461
Intérêts et produits assimiles	5 498 770 336	6 932 222 569	1 433 452 233
• Sur operat. Avec institut. Financières	164 689 962	168 593 832	3 903 870
• Sur operat. Avec la clientèle	5 324 380 374	6 753 816 198	1 429 435 824
• Sur obligat. Et autres titres revenu fixe	9 700 000	9 812 539	112 539
• Autres intérêts et produits assimilées	•	•	•
Produits s/op. Crédit-bail & op. Assimilées	3 922 869 222	4 736 338 200	813 468 977
Produits s/op. Location simple	•	•	•
Produits titres a revenu variable	•	•	•
Commissions	2 455 707 681	2 903 323 532	447 615 851
Autres prod. Exploit. Bancaire	24 100	7 500	-16 600
Autres produits	1 066 126 515	1 997 667 736	931 541 221
Produits divers	697 315 240	1 030 086 863	332 771 623
Reprises prov. & Récup. Créances amorties	312 157 830	545 234 410	233 076 580
Produits exceptionnels	56 653 445	422 346 463	365 693 017
PERTE DE L'EXERCICE	•	•	•

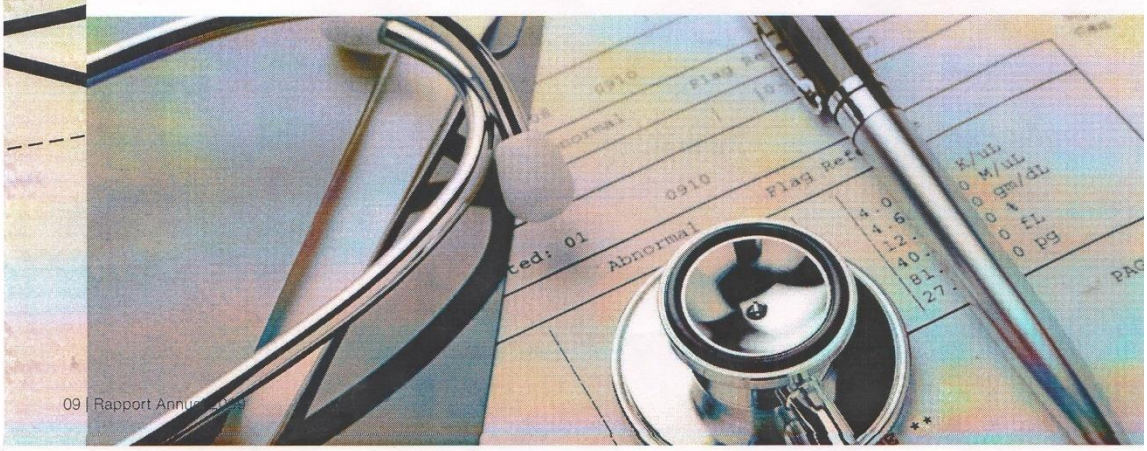

الملحق رقم (05)

TABLEAU DES COMPTES DE RÉSULTAT

Unité : 000 DZD

LIBELLÉ	NOTE	MONTANT 2011	MONTANT 2010	VARIATION
Intérêts et produits assimilés	4.1	8 870 691	7 855 973	1 014 718
Intérêts et charges assimilées	4.2	-907 941	-910 489	2 548
Commissions (produits)	4.3	6 295 828	4 038 023	2 257 805
Commissions (charges)	4.4	-77 194	-62 135	-15 059
Produits des autres activités		459 236	1 508 978	-1 049 742
Charges des autres activités		-487 674	-435 414	-52 260
Produit net bancaire		**14 152 945**	**11 994 936**	**2 158 009**
Charges générales d'exploitation	4.5	-5 982 289	-5 305 211	-677 079
Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles		-651 471	-636 076	-15 395
Résultat brut d'exploitation		**7 519 185**	**6 053 649**	**1 465 536**
Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	4.6	-3 436 115	-2 610 247	-825 868
Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	4.6	1 964 724	1 464 042	500 683
Résultat d'exploitation		**6 047 794**	**4 907 444**	**1 140 351**
Eléments extraordinaires (Produits)		0	0	0
Eléments extraordinaires (Charges)		0	0	0
Résultat avant impôt		**6 047 794**	**4 907 444**	**1 140 351**
Impôts sur les résultats et assimilés	4.7	-1 692 072	-1 484 616	-207 455
Résultat net de l'exercice		4 355 723	**3 422 827**	**932 895**

Unité : 000 DZD

LIBELLÉ	NOTE	MONTANT 2011	MONTANT 2010	VARIATION
ENGAGEMENTS DONNES		**126 780 444**	**114 197 024**	**12 583 420**
ENGAG. FINANCEMENT FAV. INSTITUT. FINANCIERES		0	0	0
ENGAG. FINANCEMENT FAV. DE LA CLIENTELE		61 362 602	57 954 538	3 408 064
ENGAG. GARANTI D'ORDRE INSTITUT. FINANC.		0	0	0
ENGAG. GARANTI D'ORDRE CLIENTELE		60 712 329	53 419 629	7 292 700
AUTRES ENGAGEMENTS		4 705 514	2 822 857	1 882 657
ENGAGEMENTS RECUS		**16 476 121**	**28 966 437**	**-12 490 316**
ENGAG. FINANCEMENT RECUS INSTITUT. FINANCIERES		0	0	0
ENGAG. GARANTIE RECUS INSTITUT. FINANCIERES		16 080 063	28 144 056	-12 063 992
AUTRES ENGAGEMENTS RECUS		396 058	822 381	-426 323

TABLEAU DE VARIATION DES CAPITAUX

Unité : 000 DZD

	Capital social	Prime d'émission	Ecart d'évaluation	Ecart de réévaluation	Réserves et résultat	Total des capitaux propres
SOLDE AU 31/12/2009	10 000 000	-	-	-	6 371 705	16 371 705
Variation de juste valeur des actifs financiers disponible à la vente						-
Variation des écarts de conversion						-
Dividendes payés					-2 630 000	-2 630 000
Opérations en capital						-
Résultat net de l'exercice					3 422 827	3 422 827
SOLDE AU 31/12/2010	10 000 000	-	-	-	7 164 532	17 164 532
Variation de juste valeur des actifs financiers disponible à la vente						
Variation des écarts de conversion						
Dividendes payés					-1 845 000	-1 845 000
Opérations en capital						
Résultat net de l'exercice					4 355 723	4 355 723
31/12/2011	10 000 000	-	-	-	9 675 255	19 675 255

TABLEAU DES COMPTES DE RÉSULTAT

Unité:000 DZD

LIBELLÉ	NOTE	MONTANT 2012	MONTANT 2011	VARIATION
Intérêts et produits assimilés	4.1	8 765 695	8 870 691	-104 995
Intérêts et charges assimilées	4.2	-926 452	-907 941	-18 511
Commissions (produits)	4.3	7 488 481	6 295 828	1 192 653
Commissions (charges)	4.4	-77 835	-77 194	-641
Produits des autres activités		307 878	459 236	-151 358
Charges des autres activités		-178 807	-487 674	308 867
Produit net bancaire		**15 378 961**	**14 152 945**	**1 226 015**
Charges générales d'exploitation	4.5	-5 936 046	-5 982 289	46 244
Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles		-486 675	-651 471	164 796
Résultat brut d'exploitation		**8 956 240**	**7 519 185**	**1 437 055**
Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	4.6	-4 745 033	-3 436 115	-1 308 918
Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	4.6	2 816 993	1 964 724	852 268
Résultat d'exploitation		**7 028 199**	**6 047 794**	**980 405**
Eléments extraordinaires (Produits)		0	0	0
Eléments extraordinaires (Charges)		0	0	0
Résultat avant impôt		**7 028 199**	**6 047 794**	**980 405**
Impôts sur les résultats et assimilés	4.7	-1 858 945	-1 692 072	-166 873
Résultat net de l'exercice		**5 169 254**	**4 355 723**	**813 531**

Unité:000 DZD

LIBELLÉ	NOTE	MONTANT 2012	MONTANT 2011	VARIATION
ENGAGEMENTS DONNÉS		**124 826 802**	**126 780 444**	**-1 953 642**
ENGAG. FINANCEMENT FAV. INSTITUT. FINANCIERES		0	0	0
ENGAG. FINANCEMENT FAV. DE LA CLIENTÈLE		51 446 269	61 362 602	-9 916 333
ENGAG. GARANTI D'ORDRE INSTITUT. FINANC.		0	0	0
ENGAG. GARANTI D'ORDRE CLIENTÈLE		68 133 477	60 712 329	7 421 148
AUTRES ENGAGEMENTS		5 247 057	4 705 514	541 543
ENGAGEMENTS REÇUS		**12 464 092**	**16 476 121**	**-4 012 029**
ENGAG. FINANCEMENT RECUS INSTITUT. FINANCIERES		0	0	0
ENGAG. GARANTIE RECUS INSTITUT. FINANCIERES		11 617 851	16 080 063	-4 462 212
AUTRES ENGAGEMENTS RECUS		846 241	396 058	450 183

الملحق رقم (07)

HORS BILAN COMPARÉS 2008/2009

LIBELLÉ	31/12/2008	31/12/2009	ÉVOLUTION
ENGAGEMENTS DONNÉS	**54 699 843 614**	**109 883 037 330**	**55 183 193 716**
• Engag. Financement fav. Institut. Financières	•	•	•
• Engag. Financement fav. De la clientèle	19 414 927 954	57 638 420 685	38 223 492 731
▪ Engag. Financement crédit à moyen terme	4 943 499 346	335 414 026	-4 608 085 320
- Engag. Financement cmt clicom	540 313 237	75 308 696	-465 004 541
- Engag. Financement cmt clipri	4 403 186 109	260 105 330	-4 143 080 779
▪ Crédit documentaire	14 156 008 067	56 383 897 837	42 227 889 770
▪ Remise documentaire	•	•	•
▪ Crédit-bail	315 420 541	919 108 821	603 688 280
• Engag. Garanti d'ordre institut. Financ.	•	•	•
• Engag. Garanti d'ordre clientèle	35 284 915 660	52 244 616 645	16 959 700 985
▪ Cautions et avals	33 204 654 132	50 160 002 693	16 955 348 561
▪ Autres engagements donnés	2 080 261 528	2 084 613 952	4 352 424
ENGAGEMENTS REÇUS	**27 757 744 643**	**14 349 243 356**	**-13 408 501 287**
• Engag. Financement reçus institut. Financières	•	•	•
• Engag. Garantie reçus institut. Financières	22 791 950 342	8 964 974 909	-13 826 975 433
• Autres engagements reçus	4 965 794 302	5 384 268 447	418 474 145

الملحق رقم (08)

TABLEAU DE VARIATION DE LA TRÉSORERIE

Unité:000 DZD

LIBELLÉ	MONTANT 2012	MONTANT 2011	VARIATION
Résultat avant impôts	**7 028 199**	**6 047 794**	**980 405**
+/- Dotations nettes aux amortissements des immobilisations corporelles et incorporelles	486 675	651 471	-164 796
+/- Dotations nettes pour pertes de valeur des écarts d'acquisition et des autres immobilisations	0	0	0
+/- Dotations nettes aux provisions et aux autres pertes de valeur	1 928 041	1 471 391	456 650
+/- Perte nette / gain net des activités d'investissement	0	0	0
+/- Produits / charges des activités de financement	0	0	0
=Total des éléments non monétaires inclus dans le résultat net avant impôts et des autres ajustements	9 442 915	8 170 656	1 272 259
+/- Flux liés aux opérations avec les institutions financières	-88 802	-85 325	-3 476
+/- Flux liés aux opérations avec la clientèle	36 374 369	6 077 659	30 296 710
+/- Flux liés aux opérations affectant des actifs ou passifs financiers	-290 052	-206 338	-83 715
+/- Flux liés aux opérations affectant des actifs ou passifs non financiers	2 926 142	621 307	2 304 834
- Impôts versés	-1 858 945	-1 692 072	-166 873
=Diminution / (augmentation) nette des actifs et passifs provenant des activités opérationnelles	37 062 712	4 715 232	32 347 480
(A) TOTAL FLUX NET DE TRÉSORERIE GÉNÉRÉ PAR L'ACTIVITÉ OPÉRATIONNELLE	**46 505 627**	**12 885 888**	**33 619 739**
+/- Flux liés aux actifs financiers, y compris les participations	15 675	15 675	0
+/- Flux liés aux immobilisations corporelles et incorporelles	-410 651	-438 204	27 553
(B) TOTAL FLUX NET DE TRESORERIE LIE AUX OPERATIONS D'INVESTISSEMENT	**-394 976**	**-422 529**	**27 553**
+/- Flux de trésorerie provenant ou à destination des actionnaires	-2 170 000	-1 845 000	-325 000
+/- Autres flux nets de trésorerie provenant des activités de financement	-26 673 000	-1 460 407	-25 212 592
(C) TOTAL FLUX NET DE TRÉSORERIE LIE AUX OPÉRATIONS DE FINANCEMENT	**-28 843 000**	**-3 305 407**	**-25 537 592**
D) EFFET DE LA VARIATION DES TAUX DE CHANGE SUR LA TRÉSORERIE ET ÉQUIVALENT DE TRÉSORERIE			
AUGMENTATION / (DIMINUTION) NETTE DE LA TRÉSORERIE ET DES ÉQUIVALENTS DE TRÉSORERIE (A+B+C+D)	**17 267 651**	**9 157 952**	**8 109 699**
TRÉSORERIE ET ÉQUIVALENTS DE TRÉSORERIE			
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture	**35 958 571**	**26 800 619**	**9 157 953**
Caisse, banque centrale, CCP (actif & passif)	35 211 911	26 415 065	8 796 846
Comptes (actif et passif) et prêts/emprunts à vue auprès des institutions financières	746 660	385 553	361 107
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture	**53 226 223**	**35 958 571**	**17 267 651**
Caisse, banque centrale, CCP (actif & passif)	52 841 513	35 211 911	17 629 602
Comptes (actif et passif) et prêts/emprunts à vue auprès des institutions financières	384 710	746 660	-361 951
VARIATION DE LA TRÉSORERIE NETTE	**17 267 651**	**9 157 953**	**8 109 699**

الملحق رقم (09)

VI | ETATS FINANCIERS

TABLEAU DE VARIATION DE LA TRÉSORERIE

Unité : 000 DZD

LIBELLE	MONTANT 2011	MONTANT 2010	VARIATION
RÉSULTAT AVANT IMPÔTS	**6 047 794**	**4 907 444**	**1 140 350**
+/- Dotations nettes aux amortissements des immobilisations corporelles et incorporelles	651 471	636 076	15 395
+/- Dotations nettes pour pertes de valeur des écarts d'acquisition et des autres immobilisations	-	-	-
+/- Dotations nettes aux provisions et aux autres pertes de valeur	1 471 391	1 146 205	325 186
+/- Perte nette / gain net des activités d'investissement	-	-	-
+/- Produits / charges des activités de financement	-	-	-
= Total des éléments non monétaires inclus dans le résultat net avant impôts et des autres ajustements	8 170 656	6 689 725	1 480 931
+/- Flux liés aux opérations avec les institutions financières	-85 325	-81 985	-3 340
+/- Flux liés aux opérations avec la clientèle	6 077 659	-15 876 416	21 954 075
+/- Flux liés aux opérations affectant des actifs ou passifs financiers	-206 338	929 408	-1 135 746
+/- Flux liés aux opérations affectant des actifs ou passifs non financiers	621 307	5 852 838	-5 231 531
- Impôts versés	-1 692 072	-1 296 739	-395 333
= Diminution / (augmentation) nette des actifs et passifs provenant des activités opérationnelles	4 715 232	-10 472 895	15 188 127
(A) **TOTAL FLUX NET DE TRESORERIE GENERE PAR L'ACTIVITE OPERATIONNELLE**	**12 885 888**	**-3 783 170**	**16 669 058**
+/- Flux liés aux actifs financiers, y compris les participations	15 675		15 675
+/- Flux liés aux immobilisations corporelles et incorporelles	-438 204	-294 890	-143 314
(B) **TOTAL FLUX NET DE TRESORERIE LIE AUX OPERATIONS D'INVESTISSEMENT**	**-422 529**	**-294 890**	**-127 639**
+/- Flux de trésorerie provenant ou à destination des actionnaires	-1 845 000	-2 630 000	785 000
+/- Autres flux nets de trésorerie provenant des activités de financement	-1 460 407	2 262 120	-3 722 527
(C) **TOTAL FLUX NET DE TRESORERIE LIE AUX OPERATIONS DE FINANCEMENT**	**-3 305 407**	**-367 880**	**-2 937 527**
(D) **EFFET DE LA VARIATION DES TAUX DE CHANGE SUR LA TRESORERIE ET EQUIVALENT DE TRESORERIE**			
AUGMENTATION / (DIMINUTION) NETTE DE LA TRÉSORERIE ET DES ÉQUIVALENTS DE TRÉSORERIE (A+B+C+D)	9 157 953	-4 445 940	13 603 892
TRESORERIE ET EQUIVALENTS DE TRESORERIE			
TRÉSORERIE ET ÉQUIVALENTS DE TRÉSORERIE À L'OUVERTURE	26 800 619	31 246 559	-4 445 940
Caisse, banque centrale, CCP (actif & passif)	26 415 065	31 022 291	-4 607 226
Comptes (actif et passif) et prêts/emprunts à vue auprès des institutions financières	385 553	224 268	161 285
TRÉSORERIE ET ÉQUIVALENTS DE TRÉSORERIE À LA CLÔTURE	35 958 571	26 800 619	9 157 952
Caisse, banque centrale, CCP (actif & passif)	35 211 911	26 415 066	8 796 845
Comptes (actif et passif) et prêts/emprunts à vue auprès des institutions financières	746 660	385 553	361 107
VARIATION DE LA TRÉSORERIE NETTE	9 157 953	-4 445 940	13 603 893

الملحق رقم (10)

VI | ÉTATS FINANCIERS

TABLEAU DE VARIATION DES CAPITAUX

Unité:000 DZD

	Capital social	Prime d'émission	Écart d'évaluation	Écart de réévaluation	Réserves et résultat	Total des capitaux propres
Solde au 31/12/2010	**10 000 000**	**-**	**-**	**-**	**7 164 532**	**17 164 532**
Variation de juste valeur des actifs financiers disponible à la vente						
Variation des écarts de conversion						
Dividendes payés					-1 845 000	-1 845 000
Opérations en capital						
Résultat net de l'exercice					4 355 723	4 355 723
Solde au 31/12/2011	**10 000 000**	**-**	**-**	**-**	**9 675 255**	**19 675 255**
Variation de juste valeur des actifs financiers disponible à la vente						
Variation des écarts de conversion						
Dividendes payés					-2 170 000	- 2 170 000
Opérations en capital						
Résultat net de l'exercice					5 169 254	5 169 254
Solde au 31/12/2012	**10 000 000**				**12 674 509**	**22 674 509**

الفهرس

قائمة المحتويات	الصفحة
الإهداء	III
الشكر	IV
ملخص	V
قائمة المحتويات	VII
قائمة الجداول	VIII
قائمة الأشكال	IX
قائمة الملاحق	X
قائمة الاختصارات والرموز	XI
مقدمة	أ
الفصل الأول : الإطار النظري للدراسة	01
المبحث الأول: الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للنظام المحاسبي للبنوك	03
المطلب الأول: ماهية النظام المحاسبي للبنوك	03
الفرع الأول: ماهية البنوك	03
الفرع الثاني: أنواع البنوك	04
الفرع الثالث: وظائف البنوك	04
المطلب الثاني: تقديم النظام المحاسبي للبنوك	05
الفرع الأول: تعريف ومكونات النظام المحاسبي للبنوك	05
الفرع الثاني: مبادئ النظام المحاسبي للبنوك	06
الفرع الثالث : أهداف وخصائص النظام المحاسبي للبنوك	06
المطلب الثالث : المخطط المحاسبي للبنوك	07
الفرع الأول: نشأة المخطط المحاسبي للبنوك	07
الفرع الثاني: مبادئ وأهداف المخطط المحاسبي للبنوك	08
الفرع الثالث: مضمون المخطط المحاسبي للبنوك	09
الفرع الرابع: تقديم مخطط الحسابات	09
المطلب الرابع: الإفصاح المحاسبي	10
الفرع الأول: مفهوم الإفصاح المحاسبي	10
الفرع الثاني: أنواع الإفصاح المحاسبي	11
الفرع الثالث: أهداف وأهمية الإفصاح المحاسبي	12
المطلب الخامس: إعداد القوائم المالية للبنوك وفق النظام المحاسبي	13
الفرع الأول: مفهوم القوائم المالية	13

الفرع الثاني : أهمية وأهداف القوائم المالية	13
الفرع الرابع: العناصر المكونة للقوائم المالية للبنوك	15
المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية السابقة لموضوع الدراسة	16
المطلب الأول: الدراسات المقدمة باللغة العربية	17
المطلب الثاني: الدراسات المقدمة باللغة الأجنبية	18
الفصل الثاني: الجانب التطبيقي للدراسة	**21**
المبحث الأول : تقديم بنك سوستي جنرال الجزائر	23
المطلب الأول: عرض مجمع سوستي جنرال	23
المطلب الثاني: تقديم سوستي جنرال الجزائر	24
المبحث الثاني: عرض وتحليل القوائم المالية لبنك سوسيتي جنرال الجزائر	26
المطلب الأول : عرض القوائم المالية لبنك سوستي جنرال	26
المطلب الثاني: تحليل القوائم المالية لبنك سوستي جنرال الجزائر	34
المبحث الثالث: بيان توافق القوائم المالية للبنك وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية	40
المطلب الأول: بيان التوافق بين القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي والإفصاح المحاسبي	41
الفرع الأول: السياسات المحاسبية وفق النظام المحاسبي المالي	41
الفرع الثاني: مطابقة القوائم المالية مع المعايير المحاسبية الدولية	46
خاتمة	57
قائمة المصادر والمراجع	61
الملاحق	66
الفهرس	77